United Nations Trust Fund
for Human Security

دليل الأمن البشري

نهج متكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومجالات المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ذات الأولوية

وحدة الأمن البشري . الأمم المتحدة . كانون الثاني/يناير 2016

المحتويات

الأسماء المختصرة 3
مقدمة 4
نهج الأمن البشري وقيمته المضافة 5
نحو استجابة أقوى من جانب منظومة الأمم المتحدة 11
تطبيق نهج الأمن البشري في البرامج والخطط الوطنية 15
المرفق ١ - تصميم برنامج أمن بشري: دراسة حالة من كينيا 27
المرفق ٢ - أمثلة عن برامج ممولة من
صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري 36

الأسماء المختصرة

FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
ILO	منظمة العمل الدولية
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
NGO	منظمة غير حكومية
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
Habitat UN	مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNTFHS	صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري
UNV	برنامج متطوعي الأمم المتحدة
Women UN	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - هيئة الأمم المتحدة للمرأة
WHO	منظمة الصحة العالمية

مقدمة

يوفر هذا الدليل المعد للممارسين ومقرري السياسات الذين يعتزمون إدراج نهج الأمن البشري في عملهم، لمحة عامة عن المبادئ التي تجسد النهج وقيمته المضافة، ويدرج عملية تحليلية تدريجياً لتصميم وتنفيذ المبادرات بشأن الأمن البشري ويوفر التوجيهات لتقييم القيمة المضافة للنهج. تبين دراسة حالة مفصلة من منطقة تركانا في كينيا عملية تطبيق أدوات الأمن البشري لتحليل حالة معقدة ووضع نهج متكامل متعدد القطاعات. يتبع ذلك أمثلة إضافية عن برامج مدعومة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

يفترض هذا الدليل معرفة سابقة في أساليب إدارة البرنامج/المشروع مثل الإدارة القائمة على النتائج إلى جانب تحليل الإطار المنطقي، ويكون مرفقاً بسلسلة من أعمال تدريب كيانات الأمم المتحدة والموظفين الميدانيين وأصحاب المصلحة.

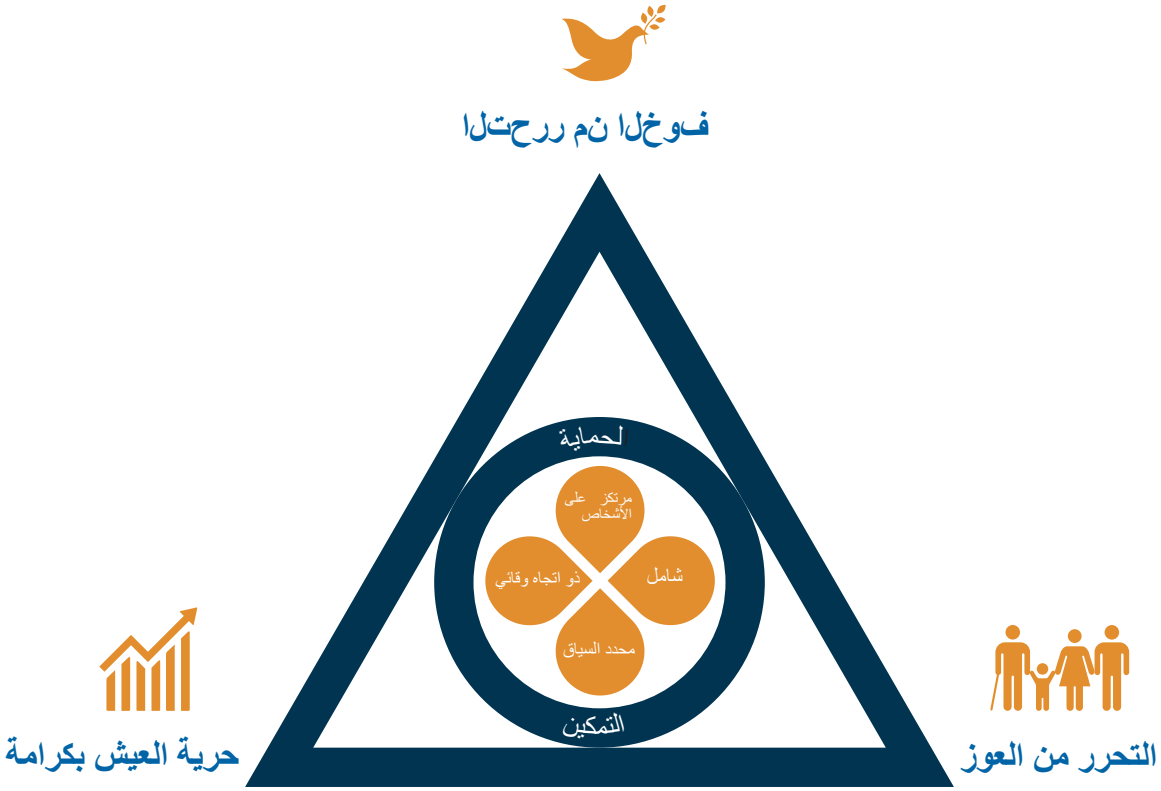

1.

نهج الأمن البشري وقيمته المضافة

يعتبر العديد من الأشخاص أن عالم اليوم يشكل مكاناً غير آمن ومليئاً بالتهديدات على جبهات عديدة. تفرض الكوارث الطبيعية، النزاعات العنيفة، الفقر المزمن والمستديم، الجائحات الصحية، الإرهاب الدولي، وفترات الركود الاقتصادي والمالي المفاجئة صعوبات جمة وتقلل من إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام والاستقرار. هذه الأزمات معقدة وتنطوي على انعدام الأمن البشري. عندما يتداخل انعدام الأمن، يمكنه أن ينمو بإطراد متسرباً إلى كافة جوانب حياة الأشخاص ومدمراً مجتمعات محلية بأكملها وعابراً للحدود الوطنية.

ينشأ معظم التحديات الإنمائية أو الإنسانية حالياً من عوامل متعددة مترابطة ومعززة بعضها بعضاً، ما يتطلب إدراج أنشطة في منظومة الأمم المتحدة وبالشراكة مع آخرين. فيما يتعلق بالأشخاص الذين يعانون الأزمات والفقر المدقع، لا يكفي العمل على قضايا فردية. ينبغي معالجة أوجه انعدام الأمن معاً وبشمولية، حينذاك فقط يبدأ الأشخاص بالشعور بالأمان في كافة جوانب حياتهم ويحظون بالدخل والفرص لتحقيق الرفاه ومعرفة أن حقوقهم وكرامتهم محترمة بالكامل. حينذاك فقط سيتمتعون بالأمن البشري - نهج أكثر قوة واستدامة لمواجهة أوجه العجز الأكثر صعوبة في تحقيق السلام والتنمية.

يستطيع نهج الأمن البشري أن يعزز دعم الأمم المتحدة للدول الأعضاء في القوة والمرونة في مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية؛ تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة؛ معالجة الأسباب الكامنة للفقر المستمر؛ وتعزيز الانتقال من الأزمات الإنسانية إلى تنمية مستدامة طويلة الأجل. بالتالي، يستطيع تطبيق نهج الأمن البشري أن يعزز كثيراً الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة وشركاءها لتحقيق برنامج التحول بالكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تؤكد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على أن خطة التنمية المستدامة المتكاملة تتطلب إطاراً على نفس القدر من التآزر لتنفيذها، وأن خطة التنمية المستدامة الحقيقية يجب أن تكون شاملة ومركزة على الأشخاص. مرددة نهج الأمن البشري، تدعو خطة التنمية المستدامة لعالم ٢٠٣٠ إلى وضع استراتيجيات تنمية ينجم عنها مجتمعات تكون أكثر مرونة حيث يكون الأشخاص بمأمن من التهديدات المزمنة مثل الفقر المدقع، الجوع، المرض، العنف والقمع، ومحميين من الاضطرابات المفاجئة في حياتهم اليومية. باختصار، يشكل نهج الأمن البشري مكوناً حاسماً لتحقيق التنمية المستدامة.

1.1 - فهم مشترك للأمن البشري

يوفر نهج الأمن البشري طريقة تفكير جديدة بشأن مجموعة التحديات التي تواجه العالم في القرن الـ٢١ وكيفية استجابة المجتمع العالمي لها، إذ يشكل إطاراً تحليلياً متعدد الأبعاد يمكنه أن يساعد منظومة الأمم المتحدة في تقييم وإعداد وتنفيذ استجابات متكاملة لمجموعة واسعة من القضايا المعقدة والتي تتطلب الإسهامات المجتمعة لمنظومة الأمم المتحدة بالشراكة مع الحكومات والكيانات غير الحكومية والمجتمعات المحلية.

شكل اعتماد قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٩٠ تاريخ 10 أيلول/سبتمبر 2012 معلماً هاماً لتطبيق الأمن البشري. وافقت الجمعية العامة في الفقرة 3 من القرار بالإجماع على أن الأمن البشري هو نهج لمساعدة الدول الأعضاء في تحديد ومعالجة التحديات الواسعة الانتشار الشاملة لعدة مجالات التي تواجه بقاء الأشخاص وسبل عيشهم وكرامتهم. استناداً إلى ذلك، صادقت الجمعية العامة على الفهم المشترك التالي لتوجيه تطبيق نهج الأمن البشري في منظومة الأمم المتحدة:

أ. حق الأشخاص في العيش بحرية وكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس. يحق لجميع الأفراد بما فيهم الأشخاص الضعفاء أن يتحرروا من الخوف والعوز وأن يحظوا بفرص متساوية للتمتع بحقوقهم وتطوير كامل طاقاتهم البشرية؛

ب يدعو الأمن البشري إلى وضع استجابات مرتكزة على الأشخاص، شاملة، محددة السياق وذات وجهة وقائية تعزز حماية وتمكين جميع الأشخاص وكافة المجتمعات المحلية؛

ج يعيد الأمن البشري تنظيم الروابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان ولا يميز بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

د يختلف مفهوم الأمن البشري عن مسؤولية الحماية وتنفيذها؛

ه. لا يستلزم الأمن البشري التهديد أو استخدام القوة أو التدابير القسرية. لا يحل الأمن البشري مكان أمن الدولة؛

و يستند الأمن البشري إلى الملكية الوطنية. نظراً إلى أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمن البشري تختلف كثيراً فيما بين البلدان وداخلها وفي أوقات مختلفة، يعزز الأمن البشري الحلول الوطنية المتوافقة مع الواقع المحلي؛

تحتفظ الحكومات بالدور الرئيسي والمسؤولية في ضمان بقاء مواطنيها وسبل عيشهم وكرامتهم. ويكمن دور المجتمع الدولي في توفير واستكمال الدعم اللازم للحكومات بناء على طلبها، من أجل تعزيز قدراتها في الاستجابة للتهديدات الحالية والناشئة. يتطلب الأمن البشري تعاوناً وشراكة أكبر بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني؛

يجب تنفيذ الأمن البشري مع الاحترام التام للأغراض والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحترام التام لسيادة الدول والسلامة

الإقليمية وعدم التدخل في مسائل تقع أساساً ضمن الولاية القضائية الداخلية للدول. لا يستلزم الأمن البشري التزامات قانونية إضافية من جانب الدول.

1.2 - تطبيق نهج الأمن البشري

يشكل نهج الأمن البشري منهجية شاملة تتيح الحصول على منظور واسع بشأن التحديات التي يواجهها الأشخاص والحكومات. يذكرنا هذا النهج بأن التحديات التي ينبغي على المجتمع الدولي مواجهتها ليست بسيطة ولا يمكن تحسينها بنجاح من خلال مبادرات منفصلة مخصص كل منها لمنظمة معينة.

أنواع انعدام الأمن البشري والأسباب الجذرية المحتملة[1]

أنواع انعدام الأمن البشري	الأسباب الجذرية
انعدام الأمن الاقتصادي	الفقر المستمر، البطالة، الافتقار لإمكانية الحصول على ائتمان أو فرص اقتصادية أخرى
انعدام الأمن الغذائي	الجوع، المجاعة، الارتفاع المفاجئ لأسعار الغذاء
انعدام الأمن الصحي	الجائحات، سوء التغذية، سوء الصرف الصحي، الافتقار إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية
انعدام الأمن البيئي	التدهور البيئي، استنفاد الموارد، الكوارث الطبيعية
انعدام الأمن الشخصي	العنف الجسدي بكافة أشكاله، الاتجار بالبشر، عمل الأطفال
انعدام الأمن المجتمعي	التوترات بين الإثنيات والأديان وتوترات أخرى قائمة على الهوية، الجريمة، الإرهاب
انعدام الأمن السياسي	القمع السياسي، انتهاك حقوق الإنسان، الافتقار إلى سيادة القانون والعدالة

غير أن نهج الأمن البشري هو أكثر من تمرين في برنامج مشترك، إذ يتألف من خمسة مبادئ أساسية تميزه عن مجرد العمل معاً. هذه المبادئ هي التالية:

- متركز على الأشخاص
- شامل
- محدد السياق
- ذات وجهة وقائية
- الحماية والتمكين

أولاً وقبل كل شيء، نهج الأمن البشري مركز على الأشخاص. يأخذ في الاعتبار المجموعة الواسعة من الظروف التي تهدد بقاء الأشخاص ومجتمعاتهم المحلية وسبل عيشهم وكرامتهم، لا سيما الأكثر ضعفاً.

ثانياً، يعترف نهج الأمن البشري بالطبيعة المعقدة والمترابطة

[1] استناداً إلى تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤، الأبعاد الجديدة للأمن البشري.

للتحديات التي تواجه الأشخاص وتطلعاتهم بأن يكونوا بمنأى عن العوز والخوف والمهانة. من خلال كونه **شاملاً** ومن خلال جمعه لجميع الجهات الفاعلة اللازمة للاستجابة للتحدي، يضمن تطبيق نهج الأمن البشري التماسك ويزيل الازدواجية ويعزز الحلول المتكاملة التي ينتج عنها تحسينات أكثر فاعلية وملموسة في الحياة اليومية للأشخاص ومجتمعاتهم المحلية.

ليس هناك «مقاساً واحداً يناسب الجميع" في معالجة التحديات الحالية. معترفاً بأن المخاطر التي تواجه الوضع البشري تختلف بين البلدان وفيها وفي أوقات مختلفة، يعترف نهج الأمن البشري بالتباينات **المحددة السياق**، بما في ذلك بالقدرات المختلفة للأشخاص والمجتمع المدني والحكومات، إلى جانب الأسباب الجذرية الكامنة خلف التحديات المستمرة والمستقبلية.

يتعدى نهج الأمن البشري الاستجابات السريعة وهو **ذات توجه وقائي**. من خلال التعمق لتأكيد الأسباب الحقيقية للتحديات ومن خلال وضع حلول تكون بحد ذاتها مستدامة وقادرة على التكيف، يعزز نهج الأمن البشري وضع آليات الإنذار المبكر للمساعدة في تخفيف التهديدات الحالية ومنع حدوث تحديات مستقبلية حيثما أمكن.

كذلك، يعترف نهج الأمن البشري بأن هناك مسؤوليات أصيلة في كل مجتمع. تمكين الأشخاص ومجتمعاتهم المحلية للتعبير عن احتياجاتهم واحتياجات الآخرين والاستجابة لها هو أمر حاسم. كذلك، تشكل المعايير التنازلية، العمليات والمؤسسات، بما في ذلك وضع آليات الإنذار المبكر، الإدارة الرشيدة، سيادة القانون وصكوك الحماية الاجتماعية سمات أساسية لنهج الأمن البشري. يدخل التدابير في إطار يمكنه معالجة التحديات المعقدة التي تواجه الحالة البشرية.

تعزز المبادئ الخمسة التي تشكل نهج الأمن البشري بعضها البعض ولا يمكن تطبيقها كأهداف منفصلة. يقضي الأمن البشري بالاعتراف بالقوى التي تتحقق من خلال شراكات حقيقية حيث تجمع مختلف الكيانات قواها لإيجاد أوجه تآزر يمكنها أن تحقق أثراً أكبر في معالجة التحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد الحالية.

1.3 - قيمة الأمن البشري المضافة كأداة تشغيلية

تكمن قوة وجاذبية الأمن البشري كأداة تشغيلية لأعمال التحليل والتنفيذ والأثر في المكونات التالية:

i. مركز على الأشخاص

من خلال وضع الأشخاص في صلب التحليل والعمل، يحقق الأمن البشري ما يلي:

- يولي أهمية مساوية لحقوق الأفراد والمجتمعات المحلية المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- يمكن إجراء أعمال تحليل متمركزة إلى حد كبير ومصنفة، ما يساعد في الكشف عن الوضع «الحقيقي» للأفراد والمجتمعات المحلية ويتيح فهماً أعمق لكيفية اختبار المجتمعات المحلية والفئات الاجتماعية أنواع التهديد وأوجه العف المختلفة.

ii. شامل

يعالج الأمن البشري المجموعة الكاملة لانعدام الأمن البشري التي تواجه المجتمعات المحلية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر النزاعات العنيفة، الفقر المدقع، الكوارث الطبيعية، الجائحات الصحية وغيرها، إلى جانب ترابطاتها من خلال كلا انعدام الأمن البشري والموقع الجغرافي. وبشكل خاص، كنهج تشغيلي، يحقق الأمن البشري ما يلي:

- يؤكد على أهمية معالجة مجمل الظروف التي تؤثر على البشر ويسلط الضوء على لزوم الامتناع عن النظر إلى حياة الأشخاص من منظور كيانات متخصصة أو أطراف معنية، ما ينجم عنه في غالبية الأحيان استجابات مدفوعة بالإمدادات أو بالتخزين.
- يعالج الأسباب الجذرية للتهديدات ضمن الحدود وعبرها، ويعزز الاستجابات المتعددة القطاعات/المتعددة أصحاب المصلحة لتقديم حلول شاملة وذات أولوية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

iii. الاتساق

ثمة حاجة للاتساق بين مختلف التدخلات من أجل تفادي الحصول على نتائج سلبية والإفادة في الوقت نفسه من الآثار المضاعفة للتدخلات الإيجابية. تحقيقاً لهذه الغاية، يحقق الأمن البشري ما يلي:

- يساعد في ضمان اتساق السياسات وتنسيقها عبر مجالات ومبادئ منفصلة، ويمكن من ايجاد حلول شاملة ومتكاملة من مجالات التنمية والأمن والعمل الإنساني وحقوق الإنسان على نحو متكامل.
- يوفر إطاراً عملياً لتقييم العوامل الخارجية الإيجابية والسلبية للتدخلات المدعومة من خلال سياسات وبرامج ومشاريع، ويضمن أن تكون الأعمال مستهدفة وفاعلة ومحققة لأكبر أثر ممكن.

iv. الوضع في السياق

تختلف أنواع انعدام الأمن كثيراً في البلدان والمجتمعات المحلية. يعتمد كلا أسبابها الجذرية ومظاهرها على تفاعل معقد لعوامل محلية ووطنية وإقليمية ودولية. بالتالي، تتطلب معالجة انعدام أمن الأشخاص مواصفات لمعرفة الاختلافات مع مرور الزمن وعبر السياقات. يوفر الأمن البشري بصفته نهج واسع النطاق عموماً ومرن، إطاراً ديناميكياً:

- يعالج التهديدات المختلفة عند ظهورها في سياقات محددة.
- يعتمد على عمليات قائمة على تصورات الأشخاص للخوف والضعف.
- يحدد انعدام الأمن الملموس واحتياجات السكان تحت الضغط.
- يمكن من وضع حلول ملائمة أكثر تكون مدمجة في الواقع المحلي.
- يكشف التفاوتات بين السياسات المحلية و/أو الدولية ويساعد في تحديد الاحتياجات ومكان الضعف ذات الأولوية على المستوى المحلي.
- يلتقط بسرعة التطورات الدولية والإقليمية والمحلية المتغيرة وآثارها على مختلف المجتمعات المحلية.

v. الشراكة والتعاون

يتطلب الأمن البشري من خلال تركيزه على الترابط بين أنواع انعدام الأمن، إعداد شبكة مترابطة من أصحاب مصلحة متنوعين مستفيداً من خبرة وموارد مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من مختلف انحاء الأمم المتحدة، إلى جانب القطاع الخاص والعام على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

بالتالي، يستطيع الأمن البشري أن يؤدي إلى إقامة علاقات تضافر وشراكات تستفيد من المزايا النسبية لكل منظمة منفذة، ويساعد في تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية ليعتمدوا على أنفسهم.

vi. التركيز على الوقاية

يكمن عنصر مميز من عناصر الأمن البشري في تركيزه على الوقاية المبكرة من أجل تقليل آثار التهديدات، توليد حلول طويلة الأجل، وبناء القدرات البشرية من أجل الاضطلاع بأنشطة الوقاية وتعزيز القدرة على التكيف إذا لم تكن الوقاية ممكنة. في هذا الصدد، يحقق الأمن البشري ما يلي:

- يعالج الأسباب الجذرية للأزمات وأثرها على انعدام الأمن البشري.
- يشدد على الوقاية المبكرة بدلاً من التدخلات المتأخرة حيث تشمل المنافع المزيد من فعالية التكلفة.
- يشجع الاستراتيجيات المعنية في وضع آليات للوقاية، المعنية بتخفيف الآثار الضارة عندما يحصل الركود، وفي نهاية المطاف، في مساعدة المجتمعات المحلية على التكيف من خلال تمكنها من التكيف أكثر.

vii. إمكانية تكيف أكبر واستدامة

يستمد الأمن البشري الكثير من قوته من إطار سياسته المزدوج على ركيزتي الحماية والتمكين التي يعزز أحدها الأخرى. تفعيل هذا الإطار:

- يجمع بين المعايير والعمليات والمؤسسات **من الأعلى إلى الأسفل**، بما في ذلك صكوك إرساء سيادة القانون، الإدارة الرشيدة، المساءلة والحماية الاجتماعية، مع تركيز **من الأسفل إلى الأعلى** حيث تدعم عمليات شاملة وتشاركية أدوار الأفراد والمجتمعات المحلية الهامة كجهات فاعلة في تحديد وإعمال حرياتهم الأساسية.
- يساعد في تحديد الثغرات في الأطر القائمة من أجل تخفيف أثر أوجه العجز هذه ومنعها حيثما أمكن، في التنمية الواسعة

النطاق والسلام والاستقرار سواء داخل البلدان أو فيما بينها.

- يشجع على المشاركة التشاركية، يعزز قدرة الأشخاص على العمل معتمدين على أنفسهم، ويدعم الملكية المحلية والوطنية لإدارة التحديات الحالية والمستقبلية.

viii. القياس والتقييم والتقدير

يمكن استخدام المعلومات الناتجة عن توفير تحليل لبيان شامل لاحتياجات الأشخاص الملموسة والعوامل المهددة لبقائهم وسبل عيشهم وكرامتهم، في تقييم الترتيبات المؤسسية والسياسات القائمة وتحليل المعايير من أجل تقييم وتقدير الأثر.

2.

نحو استجابة أقوى من جانب منظومة الأمم المتحدة

ظهر تطور هام خلال العقد المنصرم من خلال زيادة في تحديات شاملة تواجه الأشخاص والحكومات. نادراً ما يكون هناك أوضاع حيث يمكن دعوة كيان واحد فقط تابع للأمم المتحدة للاستجابة. بل العكس، هناك اعتراف متنام بأن معظم التحديات الإنمائية والإنسانية هي نتيجة تضافر عوامل متعددة مترابطة ومعززة بعضها بعضاً وأن هذه التحديات تتطلب تكاملاً أكبر من الأنشطة عبر منظومة الأمم المتحدة.

يكمل نهج الأمن البشري بصفته مركز على الأشخاص ومحدد السياق وشامل وذات وجهة وقائية يعزز كلا الحماية من الأعلى إلى الأسفل وحلول التمكين من الأسفل إلى الأعلى باقتدار ويدعم هذا التوجه الجديد. يستطيع النهج على النحو المفصل في هذا الدليل أن يساعد فرق الأمم المتحدة القطرية كثيراً في تعزيز قضايا المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ذات الأولوية.

فمنذ عام ١٩٩٩، تمت تجربة واختبار تطبيق نهج الأمن البشري من خلال ٢٢٠ مشروعاً وبرنامجاً ممولين من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري مغطية سياقات وطنية وإقليمية متنوعة.[2] ومن خلال هذه المبادرات، وثق جيداً تعزيز القيمة المضافة لنهج الأمن البشري للفاعلية التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة ولتضخيم أثر عملها على أرض الواقع.

جرى التحقق من هذه النتائج بعدة طرق. وجد تقييم مستقل سريع أجراه صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري عام ٢٠١٣ أنه نجم عن تطبيق نهج الأمن البشري على المستوى القطري منافع ملموسة. أثبتت هذه المنافع في استبيان أرسل إلى الفرق القطرية في الأمم المتحدة والدول الأعضاء لجمع بيانات دعماً لتقرير الأمين العام بشأن الأمن البشري (٦٨/٦٨٥/A)، ومن خلال أعمال تقييم لبرامج ممولة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، إلى جانب تقارير أعدتها الفرق القطرية في الأمم المتحدة المنفذة لنهج الأمن البشري.

دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030

حولت الأهداف الإنمائية للألفية منذ خمسة عشر عاماً الاستجابة العالمية للمجتمعات المحلية إلى إنهاء الفقر المدقع. مستندة إلى نجاح الأهداف الإنمائية للألفية، تذهب خطة التنمية المستدامة أبعد من ذلك من خلال التشديد على ترابط التحديات التي تواجه

البشرية ، ومن خلال تسليط الضوء على أهمية الاستجابات المتكاملة والشاملة التي تدعم ازدهاراً أكثر شمولية وتبادلاً في جو متمتع بسلام ومرونة أكبر.

مرددة مبادئ نهج الأمن البشري وعلى النحو المبين من الجمعية العامة في «تحويل عالمنا:" تشدد "خطة التنمية المستدامة لعام 2030" على "عالم خال من الفقر والجوع والمرض والعوز...متحرر من الخوف والعنف... مع إمكانية وصول مساوية وعالمية إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية... إلى مياه شرب آمنة وصرف صحي... حيث يكون الغذاء كافياً وآمناً ومعقول التكلفة ومغذياً... حيث تكون الموائل آمنة وقابلة للتكييف ومستدامة... وحيث يكون هناك إمكانية وصول عالمية إلى طاقة معقولة التكلفة ومأمونة ومستدامة.»

تحقيقاً لهذه الغاية، يقدم نهج الأمن البشري إطاراً هاماً يمكنه أن يعزز كثيراً مساهمة منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في بناء شراكات شاملة ومتعددة أصحاب المصلحة ينتج عنها مجتمعات أكثر قدرة على التكيف حيث يكون الأشخاص بمأمن من التهديدات المزمنة مثل الفقر المدقع والجوع والمرض والعنف والقمع ويكونون في الوقت نفسه محميين من اضطرابات فجائية وضارة في حياتهم اليومية.

ومن خلال تسليط الضوء على الترابط بين أهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠، يوفر تطبيق الأمن البشري نهجاً مثبتاً وعملياً لـ»لماذا» و»كيف» يجب ان تجتمع مختلف أطراف منظومة الأمم المتحدة لاستخدام مواردها بطريقة شاملة أكثر. تبين الدروس

---

[2] تتوفر أمثلة عن الدروس المستفادة من خلال برامج/مشاريع ممولة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

المستفادة من خلال تطبيق الأمن البشري القيمة المضافة لهذا النهج الشامل لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. كذلك، يتيح تطبيق الأمن البشري فهماً دقيقاً أكثر لكيفية اختبار بلدان ومقاطعات مختلفة في البلدان ومجموعات الأشخاص جوانب الفقر المتعددة الأبعاد. ينتج عن هذا الفهم المعمق للفقر إجراءات يمكنها أن تمدد نطاق فوائد النمو المستدام والمنصف وتحسن الحياة اليومية والفرص المتاحة لمختلف الأشخاص والمجتمعات المحلية.

بهدف تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يقدم تحليل محدد السياق على المستوى المحلي - سمة نهج الأمن البشري - رؤى أساسية من أجل تمديد نطاق فوائد النمو الاقتصادي فيما بين البلدان وداخلها. ومن خلال معالجة الأسباب الجذرية للفقر ومن خلال تسليط الضوء على أثر النتيجة وأوجه أخرى لعدم المساواة بشأن تنمية أوسع نطاقاً، يستطيع نهج الأمن البشري أن يستجيب على نحو شامل ومتكامل ومتعدد الأبعاد أكثر. وحيث قد لا تعالج التدابير الوطنية التفاوتات بشكل ملائم على المستوى المحلي، يستطيع تحديد العوائق على المستوى المحلي أن يعزز النمو الاقتصادي الشامل بمكاسب كبيرة فيما بين البلدان.

تبين أمثلة مستمدة من برمجة الأمن البشري على المستوى القطري هذه الفوائد. فمن خلال تصنيف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني والمحلي، يستطيع نهج الأمن البشري أن يكشف العوامل المختلفة التي تمنع الأكثر ضعفاً، بما فيهم النساء والأقليات والجماعات والسكان المهمشين اقتصادياً من الحصول على الخدمات العامة الأساسية والفرص الاقتصادية. بالتالي، يمكن تصميم الخدمات لتلبية احتياجاتهم الخاصة. توضع الأولويات الوطنية والمحلية لتعزيز عملية التنمية الشاملة حيث تستطيع فوائد النمو الاقتصادي أن تصل إلى الأشخاص الأكثر تهميشاً وينتج عنها أثر أكبر على النمو العام ورأس المال الاجتماعي للمجتمعات ذات الصلة.

كذلك، يعالج تطبيق الأمن البشري ليس فقط التحديات الإنمائية فحسب، بل أيضاً التحديات المنبثقة من عوامل أخرى تعيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ويساعد تطبيق الأمن البشري في توضيح كيفية تفاعل قضايا متنوعة تتراوح ما بين الحرمان في جميع أشكاله (الغذاء، الصحة، التعليم، التوظيف وغيرها) والعنف والتدهور البيئي وتتطلب حلولاً شاملة ومحددة السياق.

أظهرت الدراسات أن التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان أكثر بطءاً في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات. مثلاً، في البلدان حيث ينتشر العنف وتفتقر للثقة في الأشخاص والمؤسسات، يقصر إطار التنمية الذي يفشل في معالجة الأسباب الهيكلية والسلوكية للعنف عن منع العودة إلى الأزمات وحالة الهشاشة.

يستطيع نهج الأمن البشري استناداً إلى رؤيته الأساسية لتحقيق التحرر من الخوف والعوز والمهانة أن يساعد التحديات المنبثقة من النزاعات المستمرة والتهميش والفقر المدقع والناتجة عنها. ومن خلال التشديد على العلاقة الثلاثية بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، يستطيع الأمن البشري أن يسلط الضوء على العلاقة اللازمة بين هذه المتغيرات ويحرص على أن تكون استراتيجيات الحد من الفقر متنبهة للأسباب الجذرية والحلول العلاجية اللازمة من أجل وقف استمرار العنف وأشكال أخرى من الهشاشة، ووقف أثرها على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

بالتالي، يكمل تطبيق الأمن البشري ويثري الآليات اللازمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال وضع مفاهيم العلاقة بين مختلف مكونات أهداف التنمية المستدامة، يستطيع نهج الأمن البشري ان يؤطر استجابات مستقبلية على نحو مترابط ومنتظم أكثر. كما يمكنه أن يساعد في توضيح كيفية تفاعل قضايا متنوعة وتطلبها لحلول مكملة بعضها البعض من أجل ضمان تنمية مستدامة وشاملة. ويستطيع نهج الأمن البشري مستنداً إلى المبادئ مجتمعة أن يدعم منظومة الأمم المتحدة في ايجاد حلول ملائمة في هذا الاتجاه الجديد وفي تعزيز التوسيع الهام لنطاق أهداف التنمية المستدامة نحو احترام أكبر لكرامة الإنسان والاستدامة لكوكب الأرض للجميع.

2.1 - تحسين فاعلية «توحيد الأداء»

يمكن أن يتمتع الأمن البشري بقيمة كبيرة في تعزيز الفاعلية التشغيلية لمبادرة «توحيد الأداء». فمن خلال إطاره التحليلي، يوفر تطبيق الأمن البشري لصانعي السياسات والممارسين نموذج شراكة متعددة أصحاب المصلحة من أجل تخطي أسلوب برمجة الوكالة الفردية الذي غالباً ما يؤدي إلى التداخل وفقدان التضافر وحتى المنافسة بين كيانات الأمم المتحدة. ومن خلال تحديد احتياجات ومكامن ضعف وقدرات الأشخاص والحكومات جماعياً، ومن خلال تقديم الحلول الشاملة والمتكاملة، يمكن للأمن البشري أن يكون أساسياً في التشديد على الأهمية الحاسمة للتقييم والتخطيط و»توحيد الأداء.»

سلط العديد من أعمال التقييم المؤقتة الضوء على مدى ميل تنفيذ مبادرة "توحيد الأداء" لأن يعتبر كعملية ميكانيكية مقارنة بإطار شامل مصمم لتحسين النوعية العامة وفاعلية الخدمات التي توفرها

منظومة الأمم المتحدة. يستطيع نهج الأمن البشري أن يساعد في تحويل التركيز الإجرائي، إذ يمكنه أن يوفر إطاراً منطقياً وتحليلياً للجمع ما بين مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة. في استجابة تكون أكثر استهدافاً وتركيزاً على الأشخاص وشمولية، وعلى المستوى القطري، شكلت البرامج المدعومة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري تجارباً لتعزيز مبادرة «توحيد الأداء.»

كما شددت الدول الأعضاء على أهمية الأمن البشري كنهج شامل لتعزيز الاستجابات الشاملة التي يقدمها المجتمع الدولي. تعترف هذه الدول الأعضاء أنه استناداً إلى فهم معمق أكثر ومرتكزاً على الأشخاص وشامل للتحديات التي تواجه الأشخاص والحكومات، يستطيع نهج الأمن البشري أن يوفر إطاراً تحليلياً وتشغيلياً هاماً للمساهمة في منظومة أمم متحدة تكون أكثر اتساقاً.

باختصار، يكمل تطبيق الأمن البشري ويدعم مبادرة «توحيد الأداء» ويوفر أمثلة متعددة أصحاب المصلحة ناجحة تجمع منظومة الأمم المتحدة بأسرها لـ»توحيد الأداء». تذكرنا هذه الأمثلة أنه في عالم حيث تكون التحديات متعددة البعاد، لا يمكن أن تكون الاستجابات ناجحة إذا ما عولجت بمجموعة إجراءات ضيقة، وتتطلب بدلاً من ذلك خبرات منظومة الأمم المتحدة مجتمعة.

2.2 - تعزيز الاستجابات الشاملة في البيئات المتأثرة بالنزاعات

تم إصدار العديد من السياسات والأدوات والدلائل لتوفير التوجيهات العملية للمنخرطين في العمل في البيئات المتأثرة بالنزعات. لكن ورغم هذه الجهود القيمة، يبقى هناك عدد من التحديات. ففي عام ٢٠١٤، أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مراجعة رئيسية للسياسة العامة بشأن الأنشطة الإنسانية والانتقالية تحمل عنوان «إنقاذ الأرواح اليوم وغداً.» سلط التقرير الضوء على التفاعل بين الصدمات المتعددة ودعا إلى اتباع نهج يكون أكثر استباقية من أجل توقع الأزمات الإنسانية ومنعها. ومؤخراً، أكد استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام الحاجة إلى تعزيز الحلول الشاملة المتعددة أصحاب المصلحة التي تدمج الدعائم الثلاثة لمنظومة الأمم المتحدة وتوحيد الجهود المبذولة لتحقيق سلام واستقرار أكبر.

ورغم أن التدابير العلاجية للقيود المؤسسية التي تفصل بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية تتخطى نطاق هذا الدليل، يستطيع نهج متعدد أصحاب المصلحة وشامل ومتكامل مثل نهج الأمن البشري أن يساهم كثيراً في الجهود المستمرة. يستطيع هذا النهج أن يؤكد الحاجة لإجراء تحليل وتخطيط وتنفيذ مشترك بين المنظمات الإنسانية والإنمائية ويوفر المبرر والدليل لتجاوز هذا الإنقسام من خلالهما.

في جوهره، الأمن البشري متأصل في مفهوم أن التهديدات لبقاء الأشخاص وسبل عيشهم وكرامتهم نادراً ما تكون ذات طبيعة منفردة. بدلاً من ذلك، يجتمع مزيج من العوامل لتوليد حالات غالباً ما تكون معقدة ومتعددة الأبعاد. بالتالي، يدعو الأمن البشري إلى وضع حلول شاملة تشمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المسؤولين عن الإغاثة

وإعادة التأهيل والتنمية. يتعارض ذلك مع النهج التي تفكك الاستجابات استناداً إلى حلول منسقة بشكل فضفاض لكن مركزة بشكل فردي وأساسي والتي غالباً ما تكون منفصلة.

ثانياً، يستند النهج البشري إلى الاعتراف بأن النتائج المستدامة على المدى الطويل هي أكثر احتمالاً لأن تولدها حلول طويلة الأجل تتجاوز الاستجابة إلى الأزمات الفورية. ومن خلال النظر إلى الأسباب الجذرية لتهديد معين، يحدد الأمن البشري التغيرات الهيكلية والسلوكية اللازمة لتخفيف الآثار السلبية وحيثما أمكن، للمساعدة في منع تكرار الأزمات. في هذا الصدد، يكمل نهج الأمن البشري الجهود الإنسانية الفورية.

واستناداً إلى مجموعة واسعة من التجارب، مكنت مبادرات الأمن البشري الأمم المتحدة من تحسين الاتساق بين التنمية والعمليات الإنسانية. ومن خلال تحديد الروابط بين الإثنين، جمعت هذه المبادرات شبكة متنوعة من أصحاب المصلحة في إطار آليات تعاون متسق وشامل استفادت من معرفة وقدرات والتزام مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. بينت التجارب كيف أن منظومة الأمم المتحدة ومن خلال العمل معاً، حسنت التنسيق مع السلطات الوطنية والمحلية وعززت القدرات الوطنية والمحلية وعززت الثقة في استقرار مستقبلي.

2.3 - تعزيز الحد من مخاطر الكوارث

شكل إطار عمل هيوغو خلال العقد المنصرم الإطار المركزي بشأن الحد من مخاطر الكوارث. يواصل التصديق الأخير على اتفاق سنداي بشأن الحد من مخاطر الكوارث التشديد على الحد من الخسائر المتصلة بالكوارث إلى حد كبير وذلك من خلال تحويل الأساليب التي تستجيب البلدان من خلالها للعواقب المتعددة الأبعاد للكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان. استناداً إلى الدروس المستفادة من المبادرات المدعومة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، يوفر تطبيق الأمن البشري أدوات

قيمة لتعزيز الأولويات المحددة في الاتفاق.

يقضي الدرس الأول بضمان أن يشكل الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية تتمتع بأساس مؤسسي قوي للتنفيذ ويجب أن تؤدي المجتمعات المحلية والمجتمع المدني دوراً أكبر في إدارة مخاطر الكوارث. لكن ثمة تحد رئيسي متمثل بافتقار منظمات المجتمع المدني إلى القدرات. بالتالي، يجب ضمان تعزيز هذه القدرات وإذكاء الوعي بين المواطنين بشأن أهمية الحد من الكوارث الطبيعية. لتحقيق هذه الغاية، وكنهج مرتكز على الأشخاص وذات وجهة وقائية، يستطيع الأمن البشري أن يساهم بشكل كبير في تعزيز مشاركة مجتمعية أكبر في أنشطة الحد من الكوارث على المستوى المحلي والوطني. وبشكل خاص، يستطيع نهج الأمن البشري ان يساعد في تعزيز إقامة شبكات بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، تحسين الإدارة الاستراتيجية لموارد المتطوعين، وتعزيز تفويض المسؤوليات بين مجموعات المجتمع المدني والحكومات والمجتمع الدولي.

يقضي درس ثان من تطبيق الأمن البشري بتعزيز آليات الإنذار المبكر، لا سيما على المستوى المحلي. وفيما يلتزم العديد من البلدان بهذا المجال، يتمتع عدد قليل منها بالقدرات لإجراء أعمال تقييم محلية أو بالقدرة لضمان استخدامها

الكامل في عملية صنع السياسات بشأن الحد من مخاطر الكوارث. لتحقيق هذه الغاية، دعم نهج الأمن البشري وضع خطط التكيف مجتمعي وتخفيف المخاطر التي سلطت الضوء على عواقب الكوارث الطبيعية المترابطة والشاملة لعدة قطاعات على الأشخاص والمجتمعات المحلية. عزز هذا التحليل نوعية المعلومات اللازمة بشأن المستوى والاتجاهات وتوزيع المخاطر ومكامن الضعف على المستوى المحلي، وعززت وضع آليات الإنذار المبكر، وحسنت قدرة الأكثر ضعفاً على التكيف.

وأخيراً، يؤكد إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث على أهمية نهج وقائي أوسع نطاقاً ومرتكزاً على الأشخاص للحد من عوامل الخطر الكامنة التي تحدد مكامن ضعف الأشخاص في مواجهة الكوارث الطبيعية. حدد الفقر وعدم المساواة كعاملين محددين لضعف الأشخاص في مواجهة الكوارث ويعيقان مشاركتهم في استراتيجيات إدارة مخاطر الكوارث. لتحقيق هذه الغاية، أظهر نهج الأمن البشري قيمته في وضع سياسات وبرامج اجتماعية يمكنها أن تعالج بعضاً من مكامن الضعف هذه.

تظهر الدروس المستفادة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري كيف يمكن أن ينتج عن تطبيق نهج الأمن البشري والمبادئ التي يرتكز عليها، مشاركة مجتمعية كبيرة وقدرة معززة على التكيف وإنذار مبكر محسن، بما في ذلك الحد من عوامل الخطر القائمة والناشئة، لا سيما تلك المتصلة بالفقر المستمر، انعدام المساواة، الإقصاء والافتقار إلى القدرات.

3.

تطبيق
نهج الأمن البشري في البرامج والخطط الوطنية[3]

يشكل الأمن البشري من منظور تشغيلي، نهجاً فاعلاً ومؤكداً للاستجابة للتحديات المعقدة والمترابطة الحالية والناشئة. وينتج عن تعزيز الأمن البشري من خلال تدابير مستهدفة وفاعلة وتعاونية، قدرة أكبر على التكيف وسلام وتنمية مستدامة. واستناداً إلى استراتيجيات الحماية والتمكين، يضمن تطبيق الأمن البشري أن تكون الاستجابات:

متركزة على الأشخاص	• شاملة وتشاركية. • يأخذ في الاعتبار/يشرك/يضمن مشاركة الأفراد والمجتمعات المحلية التي تعاني من الضغوط في تحديد احتياجاتهم ومكامن ضعفهم وقدراتهم في الاستجابة لأوجه انعدام أمنهم. • يحدد جماعياً أوجه انعدام الأمن التي ينبغي معالجتها ويحدد الأولويات والموارد المتوفرة، بما في ذلك الأصول المحلية والآليات المحلية للمواجهة. • يدير التوقعات ويعزز الوئام الاجتماعي.
شامل	• تحليل شامل للأسباب الجذرية وظهور تهديد معين في مختلف مكونات الأمن البشري. • يضع استجابات متعددة القطاعات/متعددة أصحاب المصلحة من خلال تعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة الرئيسية من قطاعات/مجالات/مجتمعات محلية/جماعات مختلفة (يشمل جهات فاعلة وقطاعات لم تعتبر سابقاً أنها ذات صلة بنجاح السياسة العامة أو البرنامج أو المشروع). • يساعد في ضمان الاتساق والتنسيق بين القطاعات والمجالات المنفصلة تقليدياً ويعزز بالتالي القدرة على التكيف. • يقيم العوامل الخارجية الإيجابية والسلبية لكل استجابة بشأن وضع الأمن البشري العام للمجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة).
محدد السياق	• يتطلب إجراء تحليل معمق للوضع المستهدف. • يركز على مجموعة أساسية من الحريات والحقوق المعرضة للتهديد في حالة معينة. • يمكن من وضع حلول ملائمة أكثر تكون مدمجة في الواقع المحلي والقدرات وآليات التكيف. • يأخذ في الاعتبار الأبعاد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية وأثرها على الحل المستهدف.
ذات وجهة وقائية	• يحدد المخاطر والتهديدات ويعالج أسبابها الجذرية. • يركز على الاستجابات الوقائية الاستباقية والتفاعلية.

[3] اقتبست مراحل الأمن البشري من الطبعة الأولى لهذا الدليل التي وضعتها وحدة الأمم المتحدة للأمن البشري بالتعاون عن كثب مع الد. شهربانو تاجباخش، السيدة هيتومي كوبو والسيدة إيليانا كونيالس في دورة ماجستير في الشؤون العامة والعلوم السياسية.

يرشد ما سبق نهج الأمن البشري ويجب دمجها في تصميم أي برنامج و/أو خطة وطنية متأصلة في الأمن البشري.

3.1 - مراحل الأمن البشري

تتطلب المراحل التالية مجموعة من الأهداف والمهام لتحقيق النتائج المتوقعة من منظور الأمن البشري، حيث يستطيع الأشخاص أن يعيشوا متحررين أكثر من الخوف والعوز والمهانة، وحيث تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تدعم مستقبلاً يكون أكثر سلماً وازدهاراً للجميع. ترد دراسة حالة مفصلة في المرفق I.

المرحلة	الأهداف والمهام
المرحلة 1: التحليل ووضع الخرائط والتخطيط	• وضع عمليات تشاركية وتحديد جماعياً احتياجات ومكامن ضعف وقدرات المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة). • تحديد أوجه انعدام الأمن استناداً إلى الاحتياجات ومكامن الضعف والقدرات الحالية مع تركيز أقل على ما يمكن القيام به والمزيد من التركيز على ما هو مطلوب فعلياً. • تحديد الأولويات من خلال تحليل الاحتياجات ومكامن الضعف والقدرات بالتشاور مع المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة). • تحديد الأسباب الجذرية لأوجه انعدام الأمن وترابطها. • تجميع أوجه انعدام الأمن استناداً إلى تخطيط شامل ومتكامل ومتعدد القطاعات والتنبه للعوامل الخارجية. • وضع استراتيجيات واستجابات تشمل تدابير الحماية والتمكين استناداً إلى المبادئ الأربعة للأمن البشري. • تحديد الاستراتيجية والنتائج القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل حتى إذا كان لن يتم تنفيذها في برنامج معين. يشكل تحديد الاستراتيجيات على مراحل مختلفة مع المجتمع المحلي أساساً هاماً للاستدامة ولإدارة التوقعات. • وضع خطة شاملة لأصحاب مصلحة متعددين لضمان الاتساق بشأن الأهداف وتوزيع المسؤوليات والمهام.
المرحلة 2: التنفيذ	• التنفيذ بالتعاون مع الشركاء المحليين، مع الحرص على ألا تقوض الإجراءات أي مكون أمن بشري ومبادئ أخرى عن غير قصد، واحترام المعايير والممارسات المحلية للمجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة). • تنفيذ يأخذ في الاعتبار الديناميكيات المتغيرة للمخاطر والتهديدات ويكون مرناً للتكيف مع هذه التغيرات حسب الضرورة من أجل حماية وتمكين المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة). • بناء قدرات المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة) والمؤسسات المحلية. • الرصد كجزء من البرنامج وأسس التعلم والتكيف.

المرحلة	الأهداف والمهام
المرحلة 3: **تقييم سريع**	• هل نقوم بالصواب مقارنة بما إذا كنا نقوم بالصواب ام لا؟ • هل يخفف البرنامج أوجه انعدام الأمن البشري المحددة ويتفادي في الوقت نفسه العوامل الخارجية السلبية؟ • استخلاص الدروس المستفادة من الإخفاقات والنجاحات وتحسين البرنامج.

المرحلة 1: التحليل ووضع الخرائط والتخطيط

من الأهمية بمكان خلال مرحلة التحليل الأولي ووضع الخرائط والتخطيط لبرنامج أمن بشري ضمان أن يعالج البرنامج احتياجات ومكامن ضعف وقدرات المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة) الفعلية ويقدم استراتيجيات حماية وتمكين تستند إلى مبادئ نهج الأمن البشري. وتحديداً، تكمن أهداف التحليل ووضع الخرائط والتخطيط في:

1. التحديد جماعياً لاحتياجات ومكامن ضعف وقدرات المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة) ووضع أولويات البرنامج بالتشاور مع المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة) والممثلين المحليين والوطنيين، إلى جانب أصحاب مصلحة معنيين آخرين على المستوى الإقليمي والعالمي.
2. تحديد الأسباب الجذرية لأوجه انعدام الأمن وترابطها في القطاعات ووضع استجابات شاملة تولد عوامل خارجية ايجابية تكون مستهدفة ومؤثرة للمجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة).
3. ضمان اتساق الأهداف وتوزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الفاعلة.
4. إدراج استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

تحليل الوضع

ينبغي إجراء تحليل للوضع من أجل أن يكون تحليلاً معمقاً للوضع العام للأمن البشري وذلك (أ) للكشف عن الأسباب الجذرية وآثار التحديات الحالية والناشئة في مواجهة مختلف مكونات الأمن البشري في كلا المجتمعات المحلية وبين المجموعات؛ (ب) الأخذ في الاعتبار الترابطات (الإيجابية والسلبية) بين أوجه انعدام الأمن هذه؛ و(ت) وضع عمليات شاملة وتشاركية ينتج عنها شفافية أكبر في تحديد الأولويات، وتعزيز القدرات المحلية وتحسين استدامة الإجراءات المتخذة، وتعزيز الوقاية حيثما أمكن، وتعزيز القدرة على التكيف والإنجازات الطويلة الأجل.

أ. تقييم الوضع الحالي

يوفر جمع البيانات بشأن مختلف مكونات الأمن البشري فهماً شاملاً ومفصلاً لأوجه انعدام الأمن البشري الذي يواجه الأشخاص في حياتهم اليومية و/أو كنتيجة لتهديد معين. يمكن وضع خط أساس شامل لوضع الأشخاص المتأثرين من خلال تحديد المؤشرات الكمية والنوعية لكل من مكونات الأمن البشري ومن خلال تعميق تحليل الوضع العام للسكان المتأثرين، وذلك لدعم تصميم وتنفيذ وتقييم البرنامج المقترح. يضمن ذلك أن تستجيب الأنشطة المحددة في البرنامج مباشرة لاحتياجات ومكامن ضعف وقدرات الذين تسعى منظومة الأمم المتحدة بالشراكة مع آخرين إلى مساعدتهم.

قياس الأمن البشري العام للسكان

مكونات الأمن البشري*	المؤشرات الكمية/البيانات	المؤشرات الكمية/البيانات
اقتصادية		
غذائية		
صحية		
بيئية		
شخصية		
مجتمعية		
سياسية		

ب. **الكشف عن الأسباب الجذرية**

لتفكيك دورات انعدام الأمن البشري حيث تتأثر المجتمعات المحلية الضعيفة تكراراً بالأزمات والكوارث، من الضروري ضمان أن تعالج البرامج والسياسات الأسباب الجذرية للتهديدات ومكامن الضعف. يشكل الكشف عن الأسباب الجذرية للتهديدات المتعددة الأبعاد ومعالجتها أمراً أساسياً لضمان استدامة الإجراءات المتخذة وبناء قدرة الأشخاص على التكيف فلا يضيع التقدم المحرز اليوم أمام أزمات الغد.

الأسباب الجذرية

مكونات الأمن البشري*	المستوى العالمي	المستوى الإقليمي	المستوى الوطني	المستوى المجتمعي
اقتصادية				
غذائية				
صحية				
بيئية				
شخصية				
مجتمعية				
سياسية				

ج. **آثار التهديدات وعلاقاتها المتبادلة فيما يتعلق بمختلف مكونات الأمن البشري**

يؤكد نهج الأمن البشري ترابط كلا أوجه انعدام الأمن والاستجابات. أوجه انعدام الأمن مترابطة بشكل متسلسل بمعنى أن كل وجه من أوجه انعدام الأمن يتغذى من الوجه الآخر. فإذا لم تتم إدارتها استباقياً، يمكنها أن تنتشر في مناطق أو بلدان أخرى. مثلاً، يمكن أن يتسبب تغير المناخ بالجفاف ما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي وآثار على الصحة، فيما التنافس على الموارد النادرة يهدد التماسك المجتمعي والأمن الشخصي والسياسي.

ينجم عن الترابط آثار هامة على تصميم البرنامج. بالتالي، من الحيوي إجراء تحليل شامل للوضع لفهم مظاهر كل تهديد بشكل كامل على مختلف مكونات الأمن البشري، ما يساعد أيضاً في فهم أثر كل تهديد بشكل أفضل على سكان معينين ومجموعات (مثل النساء، الشباب، كبار السن، الأشخاص ذوي الإعاقة، الأقليات الإثنية وغيرها) من أجل تحديد الروابط بين مختلف أوجه انعدام الأمن التي يواجهونها نتيجة التهديد، ولتسليط الضوء على هذه التقاطعات حيث تستطيع الاستراتيجيات الأكثر فاعلية وشمولية أن تؤثر بشكل كبير.

ومن خلال تمييز أثر التهديد على المجتمعات المحلية والمجموعات والمؤسسات، يستطيع هذا التحليل أن يساعد في إرشاد عملية وضع استراتيجيات حماية وتمكين قوية.

مظهر التهديد على مكونات الأمن **البشري**	الآثار على المجتمعات المحلية والمجموعات	الآثار على مؤسسات الدولة وغير الدولة
اقتصادية		
غذائية		
صحية		
بيئية		
شخصية		
مجتمعية		
سياسية		

وضع خريطة الاحتياجات ومكامن الضعف والقدرات

ما أن يتم إجراء التحليل المعمق للحالة، تستخدم مصفوفة الاحتياجات ومكامن الضعف والقدرات التي تشكل عنصراً أساسياً من عناصر الأمن البشري، لوضع خريطة وتحليل احتياجات والقدرات القائمة للمجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة) مقارنة بأوجه انعدام الأمن المحددة. هذا العرض الحسي ملائم للاحتياجات التحليلية لنهج الأمن البشري. لا يحسن وضع الخريطة إدارة التعقيد فحسب، بل يوفر ايضاً الفرصة للقيام بما يلي بشكل مرئي:

i. تحديد وربط أوجه انعدام الأمن ومكامن الضعف الأكثر شدة وانتشاراً.

ii. يقدم استراتيجيات لمعالجة أوجه انعدام الأمن المحددة.

iii. يأخذ في الاعتبار قدرات وموارد المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر حيال كل نوع من أنواع أوجه انعدام الأمن ومكامن الضعف.

iv. يحدد الثغرات في هياكل الحماية والتمكين القائمة، إلى جانب أولويات العمل بين أوجه انعدام الأمن المحددة.

مكونات الأمن البشري للتهديد	الاحتياجات/مكامن الضعف		القدرات
	المستوى المحلي*	المستوى الوطني	
اقتصادية			
غذائية			
صحية			
بيئية			
شخصية			
مجتمعية			
سياسية			

استناداً إلى تمرين التخطيط هذا، يتم تحديد الروابط والديناميكيات بين مختلف أوجه انعدام الأمن ومكامن الضعف والقدرات. يمكن وضع الاستراتيجيات الأكثر فاعلية وشمولية في هذا الترابطات. يساعد تحديد هذا الترابطات بما يلي:

i. تحديد الأولويات (المجتمعات المحلية، مجالات التدخل وغيرها) للعمل؛

ii. تقييم القطاعات والاستراتيجيات من أجل ايجاد العوامل الخارجية الإيجابية؛

iii. وضع خطط برامج متعددة أصحاب المصلحة وشاملة؛ و

iv. الاستفادة من الخبرة المتوفرة وتجميع الموارد وتحسين فاعلية وفعالية الاستجابات.

وضع استراتيجيات الأمن البشري

لا يتطلب نهج الأمن البشري إجراء تقييم شامل لاحتياجات ومكامن ضعف وقدرات المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة) فحسب، بل يتطلب أيضاً إجراء تقييم لاستراتيجيات الحماية والتمكين اللازمة لمنع وتخفيف تكرار أوجه انعدام الأمن. بعض الأسئلة الرئيسية في هذه المرحلة هي التالية:

أي استراتيجيات تمكين تعتمد على قدرات السكان لتجنبها على أحسن وجه والاستجابة للتهديدات ومكامن الضعف المحددة وفي الوقت نفسه توسيع نطاق خياراتهم؟

- أي قدرات وأصول مجتمعية توفر أسساً متينة لاستراتيجيات التمكين؟
- أي مكامن قوة مجتمعية أهملت؟ كيف يمكن استخدامها على أفضل وجه؟

أي استراتيجيات حماية تستهدف الثغرات القائمة في الهياكل الأساسية للأمن البشري وتعزز قدرات الهياكل المؤسسية لضمان حماية المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة) من التهديدات الأكثر شدة وانتشاراً؟

- استناداً إلى تقييم الموارد والثغرات في الهياكل الأساسية للأمن البشري، وأي استراتيجيات هي الأكثر احتمالاً بأن تؤثر ايجاباً على قطاعات أخرى؟

أي استراتيجيات حماية تتمتع بأكبر أثر ايجابي على التمكين؟ أي استراتيجيات تمكين تتمتع بأكبر أثر ايجابي على الحماية؟ خذوا في الاعتبار ايضاً كيف يمكن لأنشطة أحد المجالات أو الجماعات أن تؤثر سلباً على مجال أو جماعة أخرى.

المرحلة ٢: التنفيذ

تشكل مشاركة المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة) والنظراء المحليين عنصراً حيوياً للتنفيذ الناجح واستدامة أي برنامج أمن بشري. يجب إرشاد برامج الأمن البشري بمدخلات السكان المحليين من أجل أن تكون مشروعة وفاعلة في تحقيق أهداف المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة). كما توفر العمليات التشاركية منتديات للشراكات اللازمة لمعالجة الحالات المعقدة للأمن البشري.

يجب الانخراط مع الجهات الفاعلة المحلية والمجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة) خلال مرحلة التنفيذ مع مراعاة متأنية ومدروسة من أجل توفير أفضل منافع للمجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة)، بما في ذلك السكان عموماً، إلى جانب نجاح واستدامة البرنامج.

لماذا تتمتع المشاركة بالأهمية من منظور الأمن البشري؟

المشاركة عنصر أساسي لـ:

- التحليل (فهم التهديدات والاحتياجات ومكامن الضعف والقدرات من منظور المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة).
- التخطيط (تحديد الاستراتيجيات وتحديد الأهداف من خلال مشاركة متعددة الجهات الفاعلة).
- التنفيذ (بناء القدرات المحلية والملكية المحلية).
- التقييم (فهم أثر السياسات العامة أو البرامج على المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة).

ما هي بعض فوائد التنفيذ التشاركي؟

- يضمن أن تتماشى الأنشطة المقترحة مع احتياجات ومكامن ضعف وقدرات المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة) والسكان المحليين.
- يربط المشاركين المحليين من خلال المشاركة في العملية.
- يساعد في إبراز معوقات التنفيذ ويقترح حلولاً محلية.
- يحشد الأشخاص والمجتمعات المحلية والمؤسسات.
- يوفر فرصاً لبناء استدامة طويلة الأجل من خلال الملكية المحلية، ما لا يمكنه أن يتطور دون مشاركة.

عند إجراء تحليل برنامج تشاركي وتصميم وتنفيذ، احرصوا على الأخذ في الاعتبار ما يلي:

i. من يمثل «الأشخاص»؟

احرصوا على فهم السياق ومختلف انواع المجموعات الفرعية في المجتمع(ات) المحلي(ة) المتضرر(ة) والسكان المحليين. ينبغي ايلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر ضعفاً. فكروا أيضاً بكيفية إشراك «مفسدين» محتملين وبتأثيرهم على العملية وكيف يمكن أن تؤثر أفعال أحد المجتمعات المحلية على المجتمعات المحلية الأخرى (مثلاً، الإدراك، التوترات، التوزيع غير المتكافئ).

ii. يمكن للتشديد على التوافق أن يفضل الرأي السائد

كونوا على بينة من الرأي السائد المحتمل أو الأشخاص المهيمنين ليتحكموا بالعملية. يشكل كونكم مطلعين جيداً ومدركين للسياق المحلي والمجموعات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية خطوة أولى هامة في تقليل احتمال هيمنة اي منظور أو مجموعة أو فرد. يجب ان يتمتع الممارسون بالخبرة في الوساطة وتوفير إمكانية سماع كافة الأصوات.

iii. إدارة التوقعات

تستطيع عملية المشاركة أن ترفع من التوقعات المنتظرة من نتائج أو نواتج المشاركة. يجب أن يحدد الممارسون بوضوح نطاق العملية أو البرنامج مع المشاركين، إلى جانب النتائج المحتملة أو المتوقعة من أجل التقليل إلى أدنى حد من رفع التوقعات التي لم يتم الحصول عليها.

iv. إنشاء لجنة للإشراف على التنفيذ

نظراً إلى أن إدارة العمليات المتكاملة والتشاركية يمكن أن تكون معقدة، من المفيد إنشاء لجنة للإشراف على تنفيذ البرنامج. يجب أن تكون اللجان ممثلة ومتعددة أصحاب المصلحة. وعند تشكيل هذه اللجان، إحرصوا على أن تكونوا واضحين بشأن الاختصاص وخطوط الإبلاغ والاستدامة المؤسسية الطويلة الأجل عند الاقتضاء.

المرحلة ٣: تقييم سريع

تتضمن المرحلة الأخيرة من برنامج الأمن البشري تقييم الأداء وتبادل الدروس المستفادة. يجب إجراء تقييم شامل من أجل تقييم ما إذا كانت أنشطة البرنامج منفذة بنجاح على النحو المبين في إطار النتائج، ومن أجل الكشف عن عواقب الأنشطة على السكان المستهدفين.

لا يساعد الإبلاغ عن نهاية البرنامج الحالي مع أنه كاف تماماً لضمان الإشراف المالي والتشغيلي، في التقييم الأكثر نوعية للعواقب والمنافع الكامنة في تطبيق نهج الأمن البشري ونقل الدروس المستفادة. بالتالي، إضافة إلى الإبلاغ عن تنفيذ البرنامج وفق إطار النتائج، يجب ان تقيم برامج صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري أيضاً منافع ونتائج تطبيق نهج الأمن البشري.

يجب إجراء تقييم سريع للأمن البشري[4] خلال فترة ستة أشهر من تاريخ نهاية البرنامج. ينبغي أن يكون تقييم القيمة المضافة لنهج الأمن البشري والدروس المستفادة من تطبيقه مختصراً ووجيزاً (لا يتجاوز ١٥ صفحة). من الأهمية في مكان التأكيد بأن يتصل المستعرضون بالأفراد المستفيدين من البرنامج ومجتمعاتهم المحلية، إلى جانب منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الحكوميين. كما أنه من الأساسي أن يشرك التقييم السريع المنسق المقيم وأعضاء رئيسيين آخرين في الفريق القطري للأمم المتحدة لمعالجة كيف ساهم البرنامج في توسيع نطاق نهج الأمن البشري وإلى أي مدى ساعد تطبيق النهج الفريق القطري للأمم المتحدة في تحقيق مهمته وأهدافه العامة.

يجب أن يغطي التقييم السريع للأمن البشري المجالات التالية:

- القيمة المضافة لنهج الأمن البشري في معالجة المجموعة الواسعة لأوجه انعدام الأمن التي تواجه المجتمعات المحلية الضعيفة من أجل تحقيق تغيرات ايجابية في حياة السكان المستهدفين وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة في الاستجابة لأوجه انعدام الأمن المتعددة الأبعاد.
- عواقب ومنافع مبادئ الأمن البشري (الحماية المشتركة وآليات التمكين والعمليات المرتكزة على الأشخاص والمحددة السياق والشاملة وذات الوجهة الوقائية) على السكان المستهدفين في مقابل البرامج المشتركة المعيارية أو صناديق الأمم المتحدة ذات الوكالة الواحدة وأطر البرامج. يتجاوز ذلك تقييم ما أنجز لتقييم الفرق الذي حققه تطبيق نهج الأمن البشري.
- جدوى برامج صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري في معالجة الثغرات في الاستجابات لأوجه انعدام الأمن المتعددة الأبعاد نتيجة تركيز الأمن البشري الواسع النطاق وقدرته على تجاوز ولايات الوكالة التقليدية.

يجب ايضاً أن يعرض كل تقييم سريع للأمن البشري الدروس المستفادة في الحالة المعينة وتقييم كيف ساهم البرنامج المعين في توسيع نطاق نهج الأمن البشري ككل.

يكمل الجدول أدناه الأسئلة المبينة أعلاه عارضاً قائمة وطنية لمسائل تحتاج لمعالجتها في كل تقييم سريع للأمن البشري.

---

[4] اقتبس التقييم من أدوات استخدمت لإجراء التقييم السريع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري عام ٢٠١٣.

المسألة/ الموضوع	الأسئلة الرئيسية	أمثلة عن أسئلة فرعية
ما هي القيمة المضافة لنهج الأمن البشري في معالجة المجموعة الواسعة من أوجه انعدام الأمن التي تواجه المجتمعات المحلية الضعيفة؟		
	هل كان هناك فهم مشتركاً لأهمية الأمن البشري بين شركاء الأمم المتحدة؟ بين المجتمعات المحلية المتضررة؟ بين الحكومة وأصحاب المصلحة غير الحكوميين؟	إذا كانت الإجابة كلا، ما هي الفوارق القائمة ولماذا؟ كيف أدرك أصحاب المصلحة أهمية الأمن البشري؟
	ما الذي شكل «القيمة المضافة» في تطبيق الأمن البشري في هذا البرنامج؟	ما الذي اختلف في كيفية تصميم هذا البرنامج؟ ما الذي اختلف في كيفية تنفيذ هذا البرنامج؟ ما الذي جرى القيام به بطريقة مختلفة مقارنة بتدخلات أخرى للأمم المتحدة؟ كيف شاركت المجتمعات المحلية المتضررة في تصميم المبادرة؟ كيف شاركوا في تنفيذها؟ كيف شاركت الكيانات الحكومية وفي أي مراحل؟ كيف عملت وكالات الأمم المتحدة المشاركة معاً في تصميم المبادرة؟ هل كان هناك خطة عمل مشتركة وميزانية؟
	أي قيمة مضافة (إلى جانب التمويل) جلبها الممولون المشاركون في المبادرة؟	ما كان عدد الممولين المشاركين وبكم ساهم كل منهم؟ لماذا وافقوا على المشاركة في التمويل؟ من الذي سعى إليهم/طلب منهم المشاركة؟ هل شاركوا في تصميم البرنامج؟ هل شاركوا في تنفيذه؟ إلى جانب المساهمة التمويلية، ما الذي أحضره كل منهم للبرنامج؟ هل كان لدى أي منهم أهداف محددة؟ هل اختلفت عن أهداف البرنامج ككل؟
	هل كان هناك فرق بين «المشترك» و»الإدماج» في سياق البرنامج؟	إذا كان هناك تباينات في الفهم، ما هي ولماذا (المقرات الرئيسية، المجال وغيرها)؟

المسألة/ الموضوع	الأسئلة الرئيسية	أمثلة عن أسئلة فرعية
	كيف بدأ البرنامج؟ ما الذي يجعل منه فريداً في السياق القطري/ الإقليمي؟	من قرر البدء بتصميم المبادرة؟ ما هي التهديدات المحددة للأمن البشري القائمة؟ لماذا لم يمكن استخدام مبادرات أخرى للأمم المتحدة لمعالجة أوجه انعدام الأمن هذه؟ ما هو الابتكاري (في السياق المحدد للفريق القطري للأمم المتحدة) بشأن كيفية تصميم البرنامج و/أو تنفيذه؟
	كيف أذكى البرنامج الوعي بشأن «القيمة المضافة» لنهج الأمن البشري؟	ما هي الآليات المحددة /التي استخدمت لتعزيز «القيمة المضافة"؟ ما هو/إلى أي حد كان مستوى الاتصال/المشاركة مع المنسقين المقيمين فيما يتعلق بالأمن البشري؟ ما هو مستوى الاتصال مع الحكومات؟ هل كان هناك جلسات إحاطة للمسؤولين الحكوميين المنتخبين و/أو غير المنتخبين بشأن نهج الأمن البشري مقارنة بما يتعلق فقط بالتفاصيل البرنامجية؟
	ما كانت عواقب (التغيرات والتحسينات في ظروف المستفيدين و/أو الممارسات التنظيمية) نتيجة لبرنامج الأمن البشري (مثلاً، حلول متعددة القطاعات مرتكز على الأشخاص، شامل، محدد السياق، وذات وجهة وقائية مع من خلال إطار الحماية والتمكين) على السكان المستهدفين في مقابل برامج الأمم المتحدة المنتظمة؟	
	ما هي أنواع التغيرات أو التحسينات التي توقعها البرنامج المدعوم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري؟	ما كانت هذه التغيرات و/أو التحسينات؟ هل تم تحديد هذه التغيرات و/أو التحسينات في تصميم البرنامج؟ هل هي قابلة للقياس الكمي؟ هل تم تحديدها على انها «خاصة» بطريقة ما؟ هل هذه التغيرات و/أو التحسينات مصممة كي تكون مستدامة؟
	أي نوع من التغيرات و/أو التحسينات تحققت نتيجة البرنامج المدعوم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري؟	ما الذي يعتبر سبب أي اختلافات؟ هل العواقب، التغيرات و/أو التحسينات هي نفسها كالتي كانت متوقعة خلال تصميم المبادرة؟ إذا كانت الإجابة كلا، ما هي الاختلافات ولماذا حدثت؟ كيف يتم تحديدها مقارنة بتلك الخاصة «ببرامج أخرى للأمم المتحدة»؟ هل هناك «إحضار» برمجة لضمان الاستمرارية بعد انتهاء المبادرة المدعومة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري؟ ما هو دور الحكومة أو المجتمع المدني في استمرارية/استدامة البرمجة؟

المسألة/ الموضوع	الأسئلة الرئيسية	أمثلة عن أسئلة فرعية
	هل كانت وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو شركاء في المساعدة الإنمائية الرسمية يعملون على المسائل نفسها/في المنطقة الجغرافية نفسها؟	إذا كان الأمر كذلك، ماذا كانوا يفعلون وكم مضى عليهم من الوقت هناك؟ هل كان لديهم أهداف مماثلة وبشكل خاص، هل كان لديهم الأهداف نفسها فيما يتعلق بتغيير ظروف السكان المستفيدين أو ممارسات تشغيلية؟ هل هذه البرامج الأخرى أكبر أو أصغر من المبادرة المدعومة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري؟ هل عملوا بالتعاون مع الأطراف المنفذة للبرنامج المدعوم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري؟
ما كانت جدوى برنامج صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري في معالجة الثغرات استجابة لأوجه انعدام الأمن المتعددة الأبعاد؟		
	كيف يتم تحديد الثغرات ومن يحددها؟	ما هي أنواع الثغرات؟ ما هي التدابير المستخدمة منعاً للتداخل، لا سيما معالجة الثغرة نفسها من خلال برامج مختلفة أو مع شركاء مختلفين في المساعدة الإنمائية الرسمية؟ كيف يكمل البرنامج التخطيط الوطني أو الإقليمي؟ هل يسد ثغرة في ذلك الإطار التخطيطي؟ هل حددت هذه الثغرات في التخطيط الإنمائي الوطني و/أو الإقليمي؟ إذا كان الأمر كذلك، من حددها؟
	كيف سدت الثغرات بطريقة مختلفة عن طريقة سد أنواع ثغرات أخرى من برامج الأمم المتحدة؟	هل سد الثغرات هو ذات فاعلية أو كفاءة في سياق برامج صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري أكثر منه في حالات أخرى؟ كيف ذلك؟ ما هي الفروق المحددة في التصميم والتنفيذ؟
	ما هي تصورات شركاء الأمم المتحدة بشأن «جدوى» البرنامج المدعوم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري؟	هل هناك فروق/شركاء في التصورات بين مختلف انواع أصحاب المصلحة، من الأمم المتحدة أو أطراف أخرى؟ ما هي التصورات بشأن الاستدامة والروابط مع الجهود الأوسع نطاقاً التي تبذلها الأمم المتحدة وآخرون (مثلاً، تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الانتقال من الأنشطة الإنسانية إلى التنمية القصيرة والمتوسطة الأجل، منع تحديات الأمن البشري من التحول إلى أزمات إنسانية، بناء القدرة على التكيف، تحسين فاعلية العمل التنفيذي للأمم المتحدة وغيرها)؟
ما هي الدروس المستفادة المتصلة بتطبيق نهج الأمن البشري ككل في السياقات الوطنية ودون الوطنية؟		

المسألة/ الموضوع	الأسئلة الرئيسية	أمثلة عن أسئلة فرعية
	ما هي الدروس المحددة المستفادة؟	هل جمعت الدروس المستفادة بشكل خاص وإذا كان الأمر كذلك، من فعل ذلك؟ كم كان عدد الدروس ونوعها؟ هل تتصل أكثر بالمفهوم الذي يدعم الأمن البشري أوبالمسائل الإدارية/التشغيلية؟
	كيف تم ايصال هذه الدروس المستفادة من أجل تعزيز التعلم التشغيلي؟	ما هي الآليات (رسمية/غير رسمية) التي استخدمت لنشر الدروس المستفادة؟ هل هناك آليات تعقيبات لتبادل الدروس المستفادة ونتائج البرامج بين المشاركين في البرنامج والمنظمات الأم؟
	كيف تستخدم الدروس المستفادة؟	ما هي الآليات القائمة لاستخدام الدروس المستفادة كجزء من عملية التخطيط ككل؟ إلى جانب لجنة التنسيق/الإدارة لبرنامج صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري المحدد، هل هناك أي آليات رسمية لتبادل الدروس المستفادة بين شركاء الأمم المتحدة؟
	كيف تستخدم الدروس المستفادة لتعزيز توسيع نطاق نهج الأمن البشري على المستوى الوطني أو دون الوطني؟	كيف جرى توزيع الدروس المستفادة وعلى من؟ ما هي التدابير التي اتخذت لتوسيع نطاق تطبيق نهج الأمن البشري على المستوى الوطني أو دون الوطني؟ هل شكلت الدروس المستفادة من البرنامج موضوع إحاطة أو شكلاً آخر من دورات إذكاء الوعي للفريق القطري للأمم المتحدة، الحكومة، أطراف اخرى؟ ما هو الالتزام الذي تم التعهد به باحتمال توسيع نطاق تطبيق نهج الأمن البشري في تصميم البرنامج؟ هل تم تنفيذه/هل يتم تنفيذه؟

المرفق 1

تصميم برنامج الأمن البشري: دراسة حالة من كينيا

عالج برنامج الأمن البشري أوجه انعدام الأمن لرعاة في وسط تركانا وهي منطقة جافة في كينيا حيث تستمد نسبة ٦٠ في المئة من سكانها إيراداتها من أنشطة قائمة على الماشية وحيث هناك عدد قليل من خيارات سبل العيش البديلة. اختبرت المنطقة عام ٢٠٠٩ وبعد العديد من المواسم العجاف، إحدى أسوأ حالات الجفاف. أبيدت أعداد كبيرة من الماشية وقوضت سبل العيش وتعرض الأمن الغذائي والصحي للخطر بشكل كبير.

تعاني منطقة تركانا في كينيا التي هي إحدى أفقر مناطق كينيا من الرابط بين آثار تغير المناخ والهجرة والنزاع حيث يؤدي تكرار دورات الجفاف إلى تحركات متزايدة للرعاة في كينيا وعبر حدودها بحثاً عن الماء والمراعي لماشيتهم. ينتج عن ذلك أحداث نزاع عنيفة بين الطوائف على الموارد النادرة الوجود. بالتالي، تترابط حالات انعدام الأمن المتزايد والنزاع مع زيادة تواتر الظواهر الجوية الشديدة والجفاف الشديد، ما يعرض طريقة حياة الرعاة للخطر. تكمن القضايا الأخرى في أسواق الماشية المحدودة أو انعدام القدرة على الوصول إليها، الافتقار إلى الهياكل الأساسية، الافتقار إلى الخدمات البيطرية، والدعم السوقي غير الملائم للماشية والمنتجات الحيوانية. ونتيجة انخفاض الامدادات الغذائية، ينتج عن الارتفاع الشديد في أسعار الغذاء انخفاض قوة الرعاة الشرائية وتعتمد نسبة ٥٠ في المئة من السكان على المساعدة الغذائية من أجل البقاء. وفي هذا السياق، سجلت المنطقة معدلات سوء تغذية متزايدة، لا سيما بين الأطفال والأمهات المرضعات. يتفاقم الوضع نتيجة غياب التعليم والرعاية الصحية والافتقار إلى المياه الكافية والنظيفة والمرافق الصحية والنظافة الشخصية.

ويتهدد بقاء سبل عيش الرعاة أيضاً نتيجة ازدياد عدد السكان والحدود الإدارية الجديدة التي غيرت السياق حيث يكافح نظام إنتاج الرعاة للعمل. ومع مكافحة الرعاة لدعم سبل عيشهم في هذه الظروف غير المواتية، يزدهر العنف والجريمة بعيداً عن متناول هياكل الحكم ونظم إنفاذ القانون إلى جانب الحدود الوطنية للمنطقة التي يسهل اختراقها.

لجأ السكان إلى الحصول على الأسلحة، ما فاقم انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة محولاً النزاع التقليدي على الموارد وسرقة الماشية إلى اشد فتكاً. تحولت سرقة الماشية في العديد من الحالات والتي اعتبرت فيما مضى ممارسة 'ثقافية' لإعادة التكوين في أوقات الندرة، إلى نشاط تجاري جيد التنظيم ومربح. نتج عن الغارات والغارات المضادة المنخرط فيها محاربون مسلحون والمتضمنة هجومات شرسة عبر الحدود، سرقة المئات من المواشي من الأسر المعيشية الفقيرة، ما زاد في الإيذاء والعوز العام. علق الأطفال في النزاع ويحتمل أن تطلق النار عليهم خلال توفير العمل في الدور المحدد لهم ثقافياً القاضي برعي الماشية، أو تم الضغط عليهم لحمل السلاح لتوفير قوات صدمة للمحاربين الإثنيين أو سارقي الماشية، أو يعانون خسارة مقدمي الرعاية لهم عند مقتل أفراد من الأسرة أو إصابتهم نتيجة سوء استخدام الأسلحة الصغيرة على نطاق المجتمع المحلي. هناك ارتياب شديد وشك بين المجتمعات المحلية المجاورة، وتقوض نظم الإدارة الرعوية التقليدية الضعيفة الإدارة التقليدية ومنع حدوث النزاعات وإيجاد حل لها. فيما تم تسليم أكثر من ألف سلاح خلال العامين المنصرمين، يقدر أن السكان المحليين في المنطقة الرعوية في شمال غرب كينيا وحدها تحتوي على أكثر من ٥٠،٠٠٠ سلاحاً غير مشروع. في هذا الصدد، كان لعمليات نزع السلاح الانتقائية أثر محدود في معالجة المشكلة، إذ حققت مبادرات السلام المحلية بقيادة المجتمع المدني والتي شاركت السلطة فيها نجاحات على نطاق صغير ومحلي.

وفي المشاورات المجتمعية التي أجريت في تركانا الوسطى ما بين عام ٢٠٠٩ و ٢٠١١، وصف أعضاء المجتمع المحلي كيف يفتقر السكان للقدرة على التكيف والاستعداد لتخفيف النزاعات والكوارث الطبيعية وصدمات بيئية أخرى. يحتاجون إلى معلومات إنذار مبكر حيوية بشأن أنماط الطقس والموارد والنزاعات واستراتيجيات تجيز لهم التكيف بشكل مستقل مع تغير المناخ بطريقة مستدامة.
تبين الجداول أدناه مثلا مفصلاً خطوة بخطوة عن النهج المتبع لتصميم برنامج أمن بشري في تركانا، وفق المرحلة ١ والتحليل ورسم الخريطة والتخطيط أعلاه. توفر مبادئ توجيهية ونماذج لتصميم برنامج/مشروع/سياسة استجابة للأمن البشري. يمكن أن تستخدم الفرق القطرية للأمم المتحدة وشركاءهم الوطنيون هذه الأدوات لتحليل الحالات المعقدة وتصميم حلول شاملة ومتعددة الأبعاد.

تحليل الوضع

يكمن هدف هذا التحليل في تحديد الأسباب الجذرية ومظاهر تهديد معين على الأمن البشري لسكان معينين.

أ. **قياس الأمن البشري العام للسكان**

ميادين الأمن البشري	**المؤشرات الكمية/البيانات**	المؤشرات النوعية/البيانات
انعدام الأمن الاقتصادي	نسبة 64% من السكان يعيشون تحت خط الفقر. نسبة 50% فقط من الأطفال مسجلين في التعليم الابتدائي تستمد نسبة 60% من السكان وسائل عيشهم من الأنشطة الرعوية	التعبير عن القلق المتزايد بشأن جفاف المراعي وأثره على أنشطة الرعاة - مصدر أولي للدخل
انعدام الأمن الغذائي	تتطلب نسبة 50% من السكان مساعدة غذائية تتجاوز معدلات سوء التغذية نسبة 15%	التعبير عن جوع متزايد
انعدام الأمن الصحي	أدنى المؤشرات الصحية في كينيا. انتشار منتظم لالتهاب السحايا والكوليرا والشلل إمكانية وصول محدودة جداً إلى الرعاية الصحية (مستشفى واحد (1) للسكان) الافتقار إلى المياه النظيفة	
انعدام الأمن البيئي	منطقة مهددة بالجفاف. نظم ايكولوجية هشة أحداث طوفان وظواهر جوية شديدة متزايدة	
انعدام الأمن الشخصي	انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وجود حوالي 50،000 سلاحاً غير شرعي في شمال غرب كينيا عمل الأطفال	الخوف/الشعور بانعدام الأمان
انعدام الأمن المجتمعي	عنف مسلح محلي. هجومات عبر الحدود	الخوف/الشعور بانعدام الأمان. انعدام الثقة والشك بين المجتمعات المحلية
انعدام الأمن السياسي	غير مطابق لدراسة الحالة هذه	غير مطابق لدراسة الحالة هذه

ب. الكشف عن الأسباب الجذرية

	الأسباب (هيكلية او سلوكية)
المستوى العالمي	تغير المناخ الذي يؤثر على أساليب حياة الرعاة
المستوى الإقليمي	تفاعل إثني إقليمي وسياسي في المناطق الحدودية لكينيا، أوغندا، السودان وإثيوبيا، ما يؤدي إلى نزاعات وتوترات عبر الحدود على الأراضي والموارد
المستوى الوطني	البعد عن مراكز صنع القرار وهياكل إدارة محلية ضعيفة غيرت الحدود الإدارية الجديدة السياق حيث يعمل نظم الرعاة
المستوى الفردي والمجتمعي	نزاعات بين الإثنيات قائمة على الموارد. انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة اعتماد كبير على الرعي. هياكل اجتماعية أبوية

ت. آثار التهديدات وعلاقاتها المتبادلة على مختلف مكونات الأمن البشري

ظهور التهديد على مكونات الأمن البشري	الأثر على المجموعات والمجتمعات المحلية	الآثار على مؤسسات الدولة وغير الدولة
الأمن الاقتصادي الفقر المتزايد، البطالة المتنامية، انخفاض في افتتاجية الإجمالية	فقر متزايد بطالة متنامية هجرة متزايدة بحثاً عن العمل	ينبغي معالجة العدد المتزايد للأشخاص الذين يعيشون في الفقر، ينبغي معالجة الهجرة المتزايدة إلى المراكز الحضرية
الأمن الغذائي أسعار الغذاء المرتفعة بشدة، فقدان الماشية، إنتاج المحاصيل المتضائل	انعدام متزايد للأمن الغذائي نفقات متزايدة للأسرة المعيشية على الغذاء جوع وسوء تغذية متزايدان وفقدان الإنتاجية المرافقة لهما	تزايد عدد الأشخاص الذين يحتاجون لمساعدة غذائية وإمدادات من الغذاء حاجة متزايدة لوضع ممارسات زراعية مراعية للمناخ
الأمن الصحي زيادة في الأمراض المعدية، الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية، سوء تغذية متنامي	أمراض متزايدة سوء تغذية متزايد وفقدان الإنتاجية المرافقة له	زيادة عبء الأمراض والجائحات والحاجة إلى تحسين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية لتعزيز الوضع الصحي العام
الأمن البيئي التغيرات المناخية التي ينتج عنها جفاف متزايد وتدهور بيئي وموارد مياه وأراض رعي متضائلة	خسارة المواشي تنافس متزايد بحثاً عن الماء والمرعى نشوء نزاعات على الأرض والمياه	قلق إقليمي ووطني وعواقب عندما يعبر الرعاة الحدود الوطنية للتنافس على الأرض والماء

ظهور التهديد على مكونات الأمن البشري	الأثر على المجموعات والمجتمعات المحلية	الآثار على مؤسسات الدولة وغير الدولة
الأمن الشخصي انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، عنف متنامي	سرقة المواشي ما ينتج عنه إصابات مميتة وقتل أعضاء المجتمع المحلي أحياناً نتيجة سوء استعمال الأسلحة	تجعل التوترات المتزايدة والانفصال عن الدولة وضع برامج ملحة لنزع السلاح، إلى جانب تدابير لتحسين سيادة القانون والحوكمة الرشيدة والقيادة المحلية
الأمن المجتمعي نزاعات بين الإثنيات والمجتمعات انهيار هيامل الحكم الرعوية التقليدية	نزاعات متزايدة بين الإثنين وانعدام الثقة بين الطوائف إدارة تقليدية ضعيفة لمنع وحل النزاعات ما يزيد من تفاقم التوترات	حاجة متنامية لتجاوز التوترات المجتمعية من خلال بذل جهود طائفية لبناء السلام، برامج نزع السلاح، سيادة القانون، الحوكمة الرشيدة وقيادة محلية محسنة
الأمن السياسي	غير مطابق لدراسة الحالة هذه	غير مطابق لدراسة الحالة هذه

وضع خريطة الاحتياجات ومكامن الضعف والقدرات

ث. إطار الأمن البشري لتحليل الاحتياجات/مكامن الضعف والقدرات

مكونات الأمن البشري للتهديد	الاحتياجات/مكامن الضعف			القدرات
	الرعاة	الأطفال	النساء	
انعدام الأمن الاقتصادي	الحاجة إلى تنوع خيارات سبل العيش والدخل الحاجة إلى حماية النظام الرعوي والمحافظة عليه الحاجة إلى مهارات موسعة الحاجة إلى إدارة مخاطر فضلى	الحاجة إلى الحصول على التعليم الحاجة إلى مدارس متنقلة		قدرات محدودة جداً نظراً إلى تغير المناخ وآثاره على أساليب حياة الرعاة التقليدية
انعدام الأمن الغذائي	التعرض لفقدان الماشية الحاجة إلى زيادة الإمداد الغذائي اعتماد كبير على الذرة وتنوع غذائي ضعيف مغذيات منخفضة في السلة الغذائية الحالية	الأطفال هم الأكثر عرضة لسوء التغذية والجوع (إضافة إلى الاحتياجات ومكامن الضعف المحددة للرعاة)	الأمهات المرضعات معرضات لسوء التغذية (إضافة إلى الاحتياجات ومكامن الضعف المحددة للرعاة)	قدرات محدودة نجاحات سابقة في الإنتاج الزراعي البديل تماشياً مع تغيرات المناخ
انعدام الأمن الصحي	الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية التعرض للأمراض المعدية	الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية التعرض للأمراض المعدية	الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية الحاجة إلى رعاية صحة الأم	محدودة جداً
انعدام الأمن البيئي	الحاجة إلى استراتيجيات تكيف مع تغير المناخ الحاجة إلى آليات الإنذار المبكر لتحديد أنماط المناخ	مشابهة لاحتياجات ومكامن الضعف المحددة للرعاة	مشابهة لاحتياجات ومكامن الضعف المحددة للرعاة	قدرات محدودة معرفة تقليدية آليات التكيف مع موارد الرزق
انعدام الأمن الشخصي	التعرض لاستخدام الأسلحة الصغيرة والخفيفة	التعرض لعمل الأطفال التعرض للعنف عند رعي الماشية		مبادرات/ مجموعات معنية بنزع السلاح المجتمعي
انعدام الأمن المجتمعي	التعرض لنزاعات بين المجتمعات المحلية وعبر الحدود	مشابهة لاحتياجات ومكامن الضعف المحددة للرعاة	مشابهة لاحتياجات ومكامن الضعف المحددة للرعاة	منظمات غير حكومية دينية لجنة معنية بالسلام المحلي شبكات مشتركة قائمة بين الطوائف/ الحدود
انعدام الأمن السياسي	غير مطابق لدراسة الحالة هذه	غير مطابق لدراسة الحالة هذه	غير مطابق لدراسة الحالة هذه	غير مطابق لدراسة الحالة هذه

وضع استراتيجيات الأمن البشري

ج. إطار الحماية والتمكين

ما هي آليات الحماية القائمة لمعالجة انعدام الأمن (حسب مجال الأمن البشري)	ما الذي ينقص (فيما يتعلق بالحماية) ويمكن وضعه لمعالجة انعدام الأمن؟	ما هي آليات التمكين القائمة لمعالجة انعدام الأمن؟	ما الذي ينقص (فيما يتعلق بالتمكين) ويمكن وضعه لمعالجة انعدام الأمن؟
انعدام الأمن الاقتصادي تعتزم الحكومة الوطنية معالجة النمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال توزيع الموارد وخفض مخاطر الكوارث والاستثمارات الطويلة الأجل	استثمارات اقتصادية طويلة الأجل استثمارات في التعليم دعم رعوي متنوع تعليم متنقل	إشراك المنظمات المجتمعية القائمة والجهات الفاعلة المحلية لأعضاء المجتمعات المحلية في تدريب على المهارات الفنية وبناء القدرات محاولات قام بها رعاة سابقون في المناطق الحضرية لتنويع سبل العيش من خلال المشاريع الصغيرة	تفتقد المنظمات المجتمعية والجهات الفاعلة المحلية للقدرات لمعالجة انعدام الأمن الاقتصادي بشكل ملائم يفتقر الرعاة السابقون الذين هاجروا إلى المناطق الحضرية للتعليم الأساسي والمهارات
انعدام الأمن الغذائي المساعدة الغذائية	آليات حماية تنوع سبل العيش وضمان الغذاء المستدام وإمدادات المياه	نجاحات سابقة في الإنتاج الزراعي تماشياً مع تغيرات المناخ	الافتقار إلى المهارات الزراعية لضمان إنتاج غذائي يحقق الاكتفاء الذاتي قدرات محلية لازمة لبناء سبل عيش قابلة للحياة وخفض الاعتماد على المساعدة الغذائية
انعدام الأمن الصحي توفر رعاية صحية محدودة جداً	شراء مخزونات من اللقاحات لمعالجة تفشي الأمراض زيادة في عدد العاملين في مجال الصحة وتحسينات عامة في الخدمات الصحية عيادات صحية متنقلة	مشاريع محدودة تغطي الحصبة والشلل وأمراض أخرى	الافتقار إلى التعليم المجتمعي في مجال الصحة ومعرفة الممارسات الصحية الإيجابية
انعدام الأمن البيئي لا وجود لآليات حماية	الافتقار إلى نظم معلومات الإنذار المبكر بشأن أنماط المناخ المراقبة البيئية (المحافظة على المياه، زرع الأشجار وغيرها) تعليم المحافظة البيئية لمنع آليات التكيف السلبية	المعرفة التقليدية في المجتمعات المحلية للتكيف مع أنماط تغير المناخ (مثلاً، الهجرة)	الافتقار إلى تكيف سبل العيش المهيمنة (الرعي) مع المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية الافتقار إلى استراتيجيات تكيف مستقلة مع تغير المناخ الافتقار إلى استراتيجيات تكيف معدلة لإدارة تغير المناخ
انعدام الأمن الشخصي عمليات نزع السلاح الوطنية والمحلية تم تسليم أكثر من 1،000 سلاح خلال العامين المنصرمين تشريعات وطنية تحظر عمل الأطفال	تعزيز المزيد من المبادرات المحلية لنزع السلاح التي تنخرط فيها السلطات المحلية والمجتمع المدني تعزيز سيادة القانون	مشاريع نزع سلاح محلية صغيرة الحجم	الافتقار ألى نظم الإنذار المبكر على المستوى المجتمعي التي يمكنها أن تطلع أعضاء المجتمع المحلي بشأن النزاعات

ما هي آليات الحماية القائمة لمعالجة انعدام الأمن؟ (حسب مجال الأمن البشري)	ما الذي ينقص (فيما يتعلق بالحماية) ويمكن وضعه لمعالجة انعدام الأمن؟	ما هي آليات التمكين القائمة لمعالجة انعدام الأمن؟	ما الذي ينقص (فيما يتعلق بالتمكين) ويمكن وضعه لمعالجة انعدام الأمن؟
انعدام الأمن الشخصي عمليات نزع السلاح الوطنية والمحلية	تعزيز المزيد من المبادرات المحلية لنزع السلاح التي تنخرط فيها السلطات المحلية والمجتمع المدني تعزيز سيادة القانون تحسين الإدارة المحلية	مجموعات مجتمعية تعمل على تعزيز الحوار بين الأديان والتفاعل عبر الحدود	نظم الإنذار المبكر على المستوى المجتمعي التي يمكنها أن تطلع أعضاء المجتمع المحلي بشأن النزاعات تعاون بين المجتمعات المحلية وشراكات مشتركة تعمل على تحقيق أهداف مشتركة مثل إدارة الموارد الطبيعية
انعدام الأمن السياسي	غير مطابق لدراسة الحالة هذه	غير مطابق لدراسة الحالة هذه	غير مطابق لدراسة الحالة هذه

ح. استراتيجيات بناء الحماية والتمكين

الأهداف/الغايات حسب مجال الأولوية	مكون الحماية: أنشطة لتعزيز أو تطوير آليات الحماية	مكون **التمكين:** لتعزيز القدرات أو تطويرها على المستويين الفردي والمجتمعي
تحسين سبل العيش الرعوية والأمن الغذائي	ضمان إمكانية وصول المواشي المتزايدة إلى المياه والمحاصيل من خلال بناء هياكل تجميع المياه تعزيز إنتاج المحاصيل المقاومة للجفاف بناء مرافق صغيرة لري الخضار دعم مراقبة أمراض المواشي توفير مراقبة بيئية من خلال الحفاظ على التربة والمياه وزرع الأشجار	تدريب المجتمعات المحلية على بناء وإدارة نظم تجميع المياه تدريب النساء والرجال على المحافظة على الصحة الحيوانية وإنتاج الدواجن والسمك ودعمهم لتوفير الخدمات الصحية الحيوانية لمجتمعاتهم المحلية تعليم المحافظة على البيئة لمنع آليات التكيف السلبية

الأهداف/الغايات حسب مجال الأولوية	مكون الحماية: أنشطة لتعزيز أو تطوير آليات الحماية	مكون **التمكين:** لتعزيز القدرات أو تطويرها على المستويين الفردي والمجتمعي
توسيع نطاق خيارات سبل عيش الأشخاص ودعم تنوع سبل العيش	إنشاء مركز على المستوى المجتمعي لإدارة الأنشطة المدرة للدخل	تدريب المهارات دعماً للمشاريع الصغيرة والمهارات السوقية مثل النجارة، البناء، الميكانيك، الأعمال الخشبية وصناعة الألبسة إقامة شراكات مجتمعية لإدارة الموارد الطبيعية تدريب مشترك لأعضاء المجتمع المحلي لإنشاء أسواق محلية وفرص تجارية
ضمان إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية	بناء قدرات مرافق وأفرقة الرعاية الصحية العامة دعم موفري الرعاية الصحية لإجراء أعمال تقييم للحالة الصحية وسوء التغذية أثناء الطوارئ إنشاء عيادات متنقلة	تنفيذ حملات تعليم صحي في المدارس والكيانات الدينية والمجتمعات الرعوية من أجل إذكاء الوعي بشأن الصحة والنظافة
تعزيز السلام ومنع النزاعات	إنشاء مركز معلومات للإنذار المبكر لنشر المعلومات المتعلقة بالنزاعات إجراء مبادرات للتخفيف الأمن إنشاء قوة عمل لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح الطوعي	تعزيز الحوار المجتمعي والتبادل عبر الحدود إذكاء الوعي وبناء القدرات بين السلطات المحلية لتخفيف الهجرة غير الشرعية بناء قدرات اللجان المعنية بالسلام والمنظمات المحلية
زيادة إمكانية الحصول على التعليم لأطفال البدو	إنشاء وتوفير لوازم مدرسية للمدارس المتنقلة تعميم منع عمل الأطفال في المدارس وضع أطر سياسات عامة لتعليم الأطفال البدو	دعم الوالدين لمنع عمل الأطفال وسحبهم منه

المرفق 2

أمثلة عن برامج ممولة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري

توفر الملخصات أدناه رؤية في البرامج الأخيرة الممولة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. فيما لا تشكل هذه الأمثلة قائمة شاملة للتغطية الموضوعية والجغرافية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، غير أنها تسلط الضوء على كيف طبقت الفرق القطرية للأمم المتحدة وشركاءها نهج الأمن البشري لمعالجة آثار التهديدات المتعددة الأبعاد والمترابطة وأسبابها الجذرية التي تهدد بقاء الأشخاص وسبل عيشهم وكرامتهم. توفر هذه البرامج أيضاً أمثلة عن نهج اتبعت لإدراج نهج الأمن البشري على المستوى الوطني وكيف تزيد الشراكات المستدامة الطويلة الأجل، بما في ذلك التمويل المشترك النطاق البرنامجي والفاعلية.

تعزز البرامج إدراج وتعميم نهج الأمن البشري في عمل الأمم المتحدة، وتبني العلاقات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين من أجل توسيع نطاق وصول الأنشطة، تعزز دعماً أكبر واستنساخ نهج الأمن البشري، وتوفر خطة عمل مفصلة وتواريخ مستهدفة لتعزيز إدراج وتعميم نهج الأمن البشري في عمل الأمم المتحدة على المستويين المحلي والقطري.

1. دعم الأمن البشري في شمال مالي من خلال بناء قدرة الشباب والنساء على التكيف

الوكالات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية لزراعة، اليونيسف، منظمة الصحة العالمية
البلد	مالي
الفترة	2018-2016
الميزانية	4,154,000$
التمويل المشترك	صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري: $2,087,409 الفريق القطري للأمم المتحدة: $3,027,340

لمحة عامة عن البرنامج:

عانت المناطق الشمالية في مالي ما بين كانون الثاني/يناير 2012 وحزيران/يونيو 2013 أشهراً من النزاعات. تحملت المجتمعات المحلية الضعيفة في تمبوكتو وغاو وكيدال العبء الأكبر من الاشتباكات العنيفة بين المجموعات المسلحة والقوات الحكومية إذ أرغم الأشخاص على الفرار من منازلهم وخشي الشباب أن تجندهم الجماعات المتمردة. فاقم النوع أوجه انعدام الأمن القائمة حيث كان ٤,٦ مليون شخص تقريباً معرضين لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وحيث سجلت معدلات البطالة نسبة ٥٥ في المئة. وتمثلت النتيجة المباشرة للنزاع في الركود الاقتصادي المحلي وأصبحت فرص العمل محدودة وكافحت الأسر المعيشية في شراء الغذاء الذي يحتاجونه مع الارتفاع المستمر لأسعار الغذاء. كذلك، تدهورت الخدمات الاجتماعية الأساسية بسرعة مثل التعليم والصرف الصحي والمرافق الصحية وزاد القلق بشأن العنف الجنسي والجنساني إلى جانب عدد حالات فيروس نقص المناعة البشرية وأمراض أخرى منتقلة جنسياً.

يجب أن يبدأ الانتقال غلى سلام دائم وتنمية مستدامة من خلال تضميد الجراح الناجمة عن النزاع ومعالجة الأسباب الكامنة خلف الاضطرابات في شمال مالي. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة إلى بذل جهود موحدة لإعادة بناء الخدمات الاجتماعية الأساسية وإنشاء مؤسسات

إنمائية ووضع خطط تنمية تشاركية لضمان أن يتم سماع كافة الأصوات من أجل كسر حلقة العنف. كذلك، يتطلب التخطيط والبرمجة المتكاملان في المناطق المتأثرة بالأزمات معالجة التفاعل بين تهديدات متعددة من خلال الانتقال من الاستجابة للأزمات إلى منعها وتجاوز العوائق التنظيمية التي تفصل بين الإغاثة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل. ومن خلال تطبيق نهج الأمن البشري، يقدم المشروع حلاً ابتكارياً لدعم الانتقال المتكامل من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التنمية في شمال مالي.

لتحقيق هذه الغاية، يعمل البرنامج على تعزيز قدرة الشباب والمجتمعات المحلية الضعيفة على التكيف من خلال سبل عيش مستدامة وإتاحة فرص اقتصادية وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز ثقافة التعايش السلمي. وفي الوقت نفسه، يعمل البرنامج على بناء قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين لتعميم نهج الأمن البشري في الانتعاش الوطني وخطط التنمية من خلال التدريب والحملات الإعلامية والأطر المؤسسية من أجل تبادل التجارب بشأن التنفيذ.

ومن خلال وضع الأشخاص في محور التقييم، يركز نهج الأمن البشري على الفئات الأكثر ضعفاً في المنطقة. بهذا الصدد، أريت دراسة استقصائية تشاركية وشاملة للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية بين الأشخاص المهجرين داخلياً واللاجئين العائدين والمقاتلين السابقين والشباب والنساء والفتيات، إضافة إلى مشاورات مع الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وذلك لتحديد الاحتياجات للانتعاش وأولويات التنمية الطويلة الأجل. بالتالي، وضعت استراتيجية انتقال متكاملة - تمكن الفئات الضعيفة وتجيز لهم المشاركة الفعلية في عمليات بناء السلام وأنشطة إعادة التأهيل الاجتماعية والاقتصادية - ملائمة للسياقات الخاصة بتمبوكتو وغاو وكيدال.

كما يكمل نهج الأمن البشري أيضاً الجهود الإنسانية الفورية من خلال الأخذ في الاعتبار استباقياً الأسباب الجذرية للأزمات والحلول الطويلة الأجل اللازمة لمنع تكرارها. استناداً إلى التحليل التشاركي والشامل، صممت أنشطة لمعالجة الأسباب الجذرية المحددة

للنزاع في شمال مالي. مثلاً، توفير الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي، المياه، الرعاية الصحية والتعليم، ويخفض تنويع الفرص الاقتصادية التهميش والإبعاد الاجتماعي. خلال هذا الوقت، يعزز تدريب قادة المجتمعات المحلية على القيادة والمصالحة وفي الوقت نفسه، تمكين الشباب للمشاركة في التنمية المجتمعية وإدارة النزاع، الادماج الاجتماعي للذين يحتمل أن يعودوا إلى العنف.

أخيراً، يجمع البرنامج من خلال تحديد المجوعة الواسعة للتهديدات والأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار في المنطقة، الجهات الفاعلة المتنوعة اللازمة لضمان استقرار طويل الأجل. وفيما التخطيط في أوقات الأزمات يميل لأن يكون منسقاً بشكل واسع ومركزاً على الحلول الفردية، يجمع البرنامج جهود ست وكالات تابعة للأمم المتحدة ووزارات حكومية والسلطات المحلية والمجتمع المدني في استراتيجية متكاملة وشاملة. وبذلك، يحسن البرنامج أيضاً اتساق منظومة الأمم المتحدة من خلال توحيد آليات التخطيط المتكاملة القائمة وتحسين تخصيص الموارد وتعزيز التكامل بين جميع الجهات الفاعلة في طيف التنمية والعمل الإنساني.

2. بناء قدة تكيف المجتمعات المحلية المتأثرة بكارثة بحر آرال من خلال صندوق أمن بشري متعدد الشركاء لبحر آرال

الوكالات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو، صندوق الأمم المتحدة للسكان، متطوعو الأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة
البلدان	أوزبكستان
الفترة	2018-2016
الميزانية	4,154,000$
التمويل المشترك	صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري: 2,000,000$ صندوق التكيف: 1,254,000$ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 593,000$ صندوق الأمم المتحدة للسكان: 100,000$ اليونسكو: 81,000$ متطوعو الأمم المتحدة: 72,000$ هيئة الأمم المتحدة للمرأة 54,000$

لمحة عامة عن البرنامج:

معتبراً أحد الكوارث البيئية الأسوأ في العالم، تسبب اختفاء بحر آراب مجموعة معقدة من المشاكل البيئية والصحية والاقتصادية والديمغرافية في وسط آسيا، ومنطقة كراكالباكستان مركز هذه الأزمة من صنع الإنسان. كان للكارثة التي كانت نتيجة ممارسات زراعية وري غير فعالة إلى حد كبير بدأت خلال زمن السوفيات، آثار مدمرة على الأمن البشري لسكان كراكالباكستان وأثرت على الأشخاص في كافة مجالات الحياة تقريباً. نتج عن هذه الكارثة تدهور الأراضي وتصحرها، انخفاض في فرص توليد الدخل، هجرة السكان، معدلات فقر عالية، نقص في مياه الشرب، سوء تغذية واعتلال الصحة. بالتالي، تشكل منطقة بحر آرال إحدى المناطق الأكثر ضعفاً وتخلفاً في وسط آسيا. قوضت تحديات الأمن البشري التي تواجه الأفراد والمجتمعات المحلية القدرة على التكيف وجعلت الفرص محدودة للأشخاص كي يشاركوا بفاعلية في إعادة بناء حياتهم.

يحاول عدد من جهود مختلفة معالجة كارثة بحر آرال، لكن تخفيف عواقبه ومعالجة بعض الأسباب الجذرية للضعف تتطلب نهجاً متكاملاً ومتعدد القطاعات. يتحدى البرنامج من خلال تطبيق نهج الأمن البشري فاعلية الاستجابات الأحادية القطاع، فيعزز الحلول المتعدة التخصصات التي تشمل الانقسامات القطاعية ويعكس الاحتياجات والطموحات الخاصة بالأفراد والمجتمعات المحلية المتضررة.

تستنير أنشطة البرنامج المصممة كي تلائم واقع كاراكالباكستان، بدراسة خط أساس استقصائية معمقة مستخدمة مصادر كمية ونوعية لتحليل الأسباب المتعددة الأبعاد وعواقب الكارثة فيما يتعلق بمختلف مجالات الأمن البشري. ومن هذا التحليل، وضعت استراتيجية أمن بشري إقليمية مترافقة بخطط تنمية مجتمعية تشاركية. بالتالي، تستجيب مجموعة متكاملة من الأنشطة للاحتياجات المتعددة والمترابطة للمجتمعات المحلية، بما في ذلك إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وتوليد الدخل وتنمية السياحة المجتمعية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والمحافظة عليها والزراعة المتكيفة مع المناخ والرعاية الصحية المحسنة.

ومن خلال إشراك المجتمعات المحلية بشكل كبير في التنمية المجتمعية وعمليات صنع القرار، ينفذ البرنامج نهجاً شاملاً يستهدف الطيف الكامل للتهديدات ومكامن الضعف التي تواجه بقاء المجتمعات المحلية المتأثرة بالكارثة وسبل عيشهم وكرامتهم. تحقيقاً لهذه الغاية، أنشئ صندوق أمن بشري متعدد الشركاء لبحر آرال. سيذهب المشروع إلى أبعد من الإصلاحات القصيرة الأجل لتعزيز الحلول الشاملة التي هي وقائية بدلاً من تفاعلية وتتضمن المشاركة الفعلية للمجتمعات المحلية المتضررة، وهي مرنة ومستجيبة للاحتياجات المحلية المتغيرة وتحديات الأمن البشري. سيعمل صندوق بحر آرال بالأموال اللازمة لبدء التشغيل الموفرة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري كحافز لاستنساخ تطبيق نهج الأمن البشري في المنطقة وتوفير أسس لعمليات وضع السياسات العامة والبرمجة من أجل تعميم النهج في عمل الحكومات الإقليمية والوطنية إلى جانب منظومة الأمم المتحدة.

مثلاً، سينسق البرنامج مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال وصندوق مجمع جينات بحر آرال لتأييد نهج الأمن البشري في المنتديات الإقليمية. سيوفر البرنامج بناء القدرات والمساعدة التقنية لتعميم نهج الأمن البشري في البرمجة وتنفيذ المشروع. وسكمل ذلك وضع وحدات تدريب بشأن السياسات العامة للأمن البشري ووضع البرامج للحكومات الوطنية والمحلية، إلى جانب الدعوة والتدريب في منظومة الأمم المتحدة لإدراج نهج الأمن البشري في الوثائق الرئيسية للبرنامج مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التقييم القطري المشترك والاستراتيجيات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3. الأمن البشري من خلال التنمية الاجتماعية الاقتصادية في صعيد مصر

الوكالات	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصماعية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، موئل الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية
البلد	مصر
الفترة	2016-2013
الميزانية	5,339,396$
التمويل المشترك	صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري: 4,839,396$ الوكالة السويسرية للتعاون من أل التنمية: 500,000$

لمحة عامة عن البرنامج:

يتوقع أن ينتج عن المطالب بالإصلاح والحوكمة الرشيدة التي أطلقها الربيع العربي، فوائد اجتماعية اقتصادية على المدى الطويل. مع ذلك وعلى المدى القصير، نتج عن التحول السريع للنظام السياسي وزعزعة الاستقرار الاجتماعي اللاحقة، انخفاض اقتصادي شديد وعدد متنامي من أوجه انعدام الأمن البشري للأشخاص في مصر. أدى تقلص الإيرادات من السياحة وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم المتزايد والاضطراب السياسي إلى انقباض الاقتصاد وأبطأت معدل التنمية العام. تأثرت المجتمعات المحلية في صعيد مصر الذي يشكل موطناً لنسبة ٦٦ في المئة من الشديدي الفقر في البلد مع انتشار الفقر بما يقارب ضعف المعدل الوطني. نجم عن الهبوط الحاج في المداخل وتراجع النتائج الزراعية التي واجهت حالات بطالة شديدة، توترات اجتماعية متنامية وارتفاع في أوجه انعدام الثقة الاقتصادي والغذائي والصحي والشخصي والبيئي والمجتمعي.

ومن خلال أنشطة في الميدان ودعوة على المستوى الوطني، يدرج البرنامج نهج الأمن البشري في عمل منظومة الأمم المتحدة. يقدم الأمن البشري في مصر نهجاً شاملاً لتخفيف التخديات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي تواجه المجتمعات الفقيرة والمهملة في غالبية الأحيان، ولشمل أصواتهم في التنمية القطرية. معترفاً بأهمية الأمن البشري المستدام خلال فترات الانتقال السياسي، يطبق البرنامج نهجاً شاملاً ومتعدد القطاعات يؤكد على أهمية جمع تدابير الحماية من الأعلى إلى الأسفل مع أنشطة تمكين من الأسفل إلى الأعلى.

وكتدابير حماية، يهدف البرنامج إلى تعزيز الهياكل المجتمعية (بما في ذلك الصرف، توصيلات المياه، المدارس، الأسواق والمنازل)، معززاً الصحة والتغذية، محسناً الإنتاج الزراعي، مهيئاً فرص عمل ومعززاً القدرات المؤسساتية. خلال هذا الوقت، تستهدف أعمال التمكين من الأسفل إلى الأعلى المزيد من تعزيز قدرات أعضاء المجتمعات المحلية كي يصبحوا مكتفين اقتصادياً ولتعزيز المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية. وبشكل خاص، أقام البرنامج منتديات أمن بشري حيث يستطيع أعضاء المجتمعات المحلية أن يؤدوا دوراً فعلياً في ايجاد حلول مستدامة لتحسين سبل عيشهم وخير كرامتهم. تؤدي منتديات الأمن البشري دور البيئة الممكنة لأعضاء المجتمعات المحلية كي يتخذوا زمام الأمور في تخطيط الاستجابات وتنفيذها والتي حددت استناداً إلى أولويات وضعت بالتشاور مع المجتمعات المحلية المشاركة. تحفز المنتديات الملكية المحلية وتضمن استدامة المبادرات المقترحة في البرنامج من خلال التأكيد على خطة عمل مجتمعية شاملة وتصميم واختيار مشاريع ذات أولوية على مستوى القرية والمقاطعة. يُوفر تدريب على المهارات الفنية لأعضاء المجتمعات المحرومين وتدريب على إدارة الأعمال لأصحاب المشاريع والمشاريع الصغيرة للنساء ولفئات ضعيفة اخرى، وذلك لتمكين المجتمعات المحلية من تخفيف التحديات الحالية وبناء فرص مستقبلية.

استلزم نهج الأمن البشري في صعيد مصر من خلال رفض الاستجابات الجماعية ذات الأثر المحدود على التحسين العام لظروف الأشخاص، مشاركة خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة ذات خبرات محددة ومعرفة في الاستجابة للتحديات المتعددة الأبعاد المحددة من المجتمعات المحلية المشاركة. يستخدم هذا النهج الذي يتم بالتعاون مع الحكومات المحلية والوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والفئات المجتمعية، الهياكل والقدرات المحلية ويستفيد من الخبرات والمهارات القائمة في المجتمعات المحلية. عبرت وزارة التنمية المحلية عن اهتمامها في استنساخ نهج البرنامج على الصعيد الوطني كاستجابة فاعلة للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه المجتمعات الأكثر ضعفاً في البلد.

4. تحسين الأمن البشري في مزارع القصب في الجمهورية الدومينيكية من خلال تأمين التوثيق والحرص على تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الضعيفة

الوكالات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسف

البلد الجمورية الدومينيكية

الفترة 2016-2012

ميزانية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري: $2,569,600

لمحة عامة عن البرنامج:

تستضيف الجمهورية الدومينيكية ما بين 500،000 ومليون عامل هاييتي مهاجر وأحفادهم. يعيش 200،000 مهاجر هاييني تقريباً في ظروف غير مستقرة في مجتمعات

مزارع القصب الواقعة في مزارع قصب السكر وبالقرب منها. ومع تقلص صناعة السكر، زاد انعدام الأمن البشري لهؤلاء السكان الضعفاء بشكل كبيراً. تفتقد مزارع القصب المعزولة جغرافياً واجتماعياً للرعاية الصحية والمياه النظيفة والصرف الصحي الملائم وإمكانية الحصول على التعليم، فيما ندرت كثيراً فرص العمل وتوليد الدخل. كذلك، يفتقر العديد من المقيمين في مزارع القصب، بما فيهم نسبة ٨٥ في المئة من المراهقين، لوثائق الحالة المدنية مثل شهادة الولادة (سواء أكانوا دومينيكيين أو هاييتيين) وهم بالتالي غير قادرين على التمكن من الحصول على التعليم والتدريب المهني وفرص العمل أو الرعاية الصحية المقدمة خارج مزارع القصب.
يسلط البرنامج الضوء على اهمية التدخلات ذات الصلة السياقية ويرتكز على الواقع المحلي المحدد لمزارع القصب. مثلاً، أنشأ البرنامج من خلال الاعتماد على الهياكل المجتمعية متاجر أغذية وحدائق مجتمعية لتعزيز إمكانية الحصول المستدامة على الغذاء وخفض حالات سوء التغذية. يُعالج الأمن الصحي من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى المرافق، إلى جانب وضع تدابير وقائية ملائمة سياقياً، لا سيما في

في مجالات صحة الأم والحملات الوقائية بشأن حمل المراهقات والصحة الجنسية. ويُعالج انعدام الأمن الاقتصادي من خلال دورات تدريبية وأنشطة فنية وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة مستهدفاً تنويع فرص توليد دخل الأخاص.

كذلك، ومن خلال تطبيق نهج متعدد أصحاب المصلحة، ينشئ البرنامج شبكة متنوعة من الجهات الفاعلة التي تعتمد على خبرات الآخرين من أجل معالجة أوجه انعدام الأمن العديدة في مزارع القصب بشكل شامل. في هذا الصدد، يستطيع البرنامج تنفيذ استراتيجية أمن بشري تجمع النهج اللازمة من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى لتلبية احتياجات المقيمين الضعفاء والمعولين في مزارع القصب. وفيما يتطلب الافتقار إلى الوثائق الرسمية نهجاً موجهاً نحو الحماية الذي يتضمن إصلاحاً في القانون والسياسات العامة، لا يزال المقيمون يواجهون صعوبات في إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وذلك نتيجة الفقر المزمن وانعزالهم الجغرافي. بالتالي، من خلال تكملة جهود الحماية مع تدابير تمكين تشاركية مثل تعزيز قدرات الأشخاص على توليد الدخل وتوفير فرص التعليم، يعزز نهج الأمن البشري قدرة المجتمعات المحلية على إدارة أوجه انعدام أمنهم ويدعو لإعمال حقوقهم.

أخيراً، ومن خلال التركيز على المخاطر المجمعة للتهديدة المتصلة بالمناخ، يسلط البرنامج الضوء على الترابط والعواقب المتعدة القطاعات للمخاطر الطبيعية وأثرها على مختلف أوجه انعدام الأمن في مزارع القصب. ومن خلال وضع بليات استجابة محلية لحالات الطوارئ ونظم الإنذار المبكر، يعزز المشروع قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع الكوارث ويساعد في تقليل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للتدهور البيئي والتحديات المتصلة بالمناخ.

ومع تقدم المشروع، تبرز نتائج رائعة توفر دروساً تشغيلية وتصورية هامة من أجل البرمجة المتكاملة في منظومة الأمم المتحدة. مثلاً، نتيجة تطبيق إطار حماية وتمكين شامل، أنشئت آلية تنسيق جديدة وفاعلة بين الوكالات المشاركة والحكومة والشركاء من المجتمع المدني. يتم تنفيذ الأنشطة في الميدان للمرة الأولى بطريقة متكاملة وتعالج في الوقت نفسه مجموعة أوجه انعدام الأمن التي تواجه المجتمعات الهاييتية. كما تبلغ الوكالات المشاركة بأنه ينجم عن ذلك بروز أوجه تآزر قيمة غير متوقعة. مثلاً، يستطيع الشركاء المنفذون تحديد بشكل افضل الاحتياجات المترابطة للأفراد الأكثر ضعفاً وتبادل المعلومات بشأن هذه المجتمعات من أجل ضمان أن يتمكنوا من الحصول على المجموعة الكاملة من الخدمات التي توفرها المبادرة.
كذلك، تبلغ الوكالات أيضاً بأن نهج الأمن البشري المتكامل ساعد في تفادي استنساخ الأنشطة وصمان استخدام فعال للموارد. لم يعزز البرنامج التنسيق بين الكيانات التابعة للأمم المتحدة والحكومة والشركاء من المجتمع المدني فحسب، بل عزز ايضاً التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الذين يقرون بأن نهج الأمن البشري يشكل الطريقة الكثر ملاءمة لمعالجة أوجه انعدام الأمن المترابطة التي تواجه المهاجرين الهاييتيين وأحفادهم في الجهورية الدومينيكية.

© حقوق الطبع والنشر2016 الأمم المتحدة
يسمح باستنساخ المنشور دون إذن مسبق من صاحب حقوق الطبع والنشر فقط لغايات تعليمية أو لغايات أخرى غير تجارية.
للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ: وحدة الأمن البشري
الأمم المتحدة
نيويورك, NY 10017
humansecurity@un.org www
un.org/humansecurity